



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية وتخصصية

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 246 February & March 2022

العدد 246 - شباط و آذار (فبراير و مارس) 2022



■ تراجع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي على وقع ارتفاع
مستوى عدم اليقين وتزايد المخاطر
■ أزمة غذاء عالمية.. ما تأثير غزو روسيا لأوكرانيا على
العالم العربي؟!

■ الدورة 132 لمجلس اتحاد الغرف العربية.. تكتل
اقتصادي عربي يتبنى العولمة الانتاجية
■ واقع قطاع السياحة العربي في ظل الحرب الروسية
- الأوكرانية؟!

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
عبدالله المزروعى
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هشام السوبايط
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



**عجلان بن عبد
العزيز العجلان**
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



تداعيات الحرب الأوكرانية.. بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي!



وسط استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية والتي واجهتها دول الناتو بفرض عقوبات شديدة على روسيا تخطت 5500 عقوبة، شملت أغلب نشاطات موسكو التجارية باستثناء تدفق النفط والغاز لأوروبا، حيث يذهب نحو 70 في المئة من الغاز الروسي المصدر لاروبا وكذلك نحو 25 في المئة من صادراتها النفطية، حيث تمثل إيراداتها نحو 42 في المائة من موارد الخزينة الروسية بالإضافة للصادرات الكبيرة من المعادن والسلع الغذائية كالقمح والحبوب عموماً للسوقين الأوروبي والأمريكي، لكن هل الانكماش في اقتصاد روسيا هو الوحيد الذي سينتج عن تلك العقوبات والذي يتوقع أن يصل لنحو 15 في المائة وفق بعض التقديرات الغربية؟

في الحقيقة لن يفلت اقتصاد أوروبا وأمريكا والعالم من تأثير هذه الأزمة، فتجاوز أسعار الطاقة لمستويات قياسية وارتفاع تكاليف الإنتاج عالمياً وكذلك النقل والتأمين ونقص الإمدادات بالسلع عموماً وعلى رأسها الغذائية، كون روسيا وأوكرانيا يصدران نحو 29 في المئة من واردات دول العالم من القمح وبعض الحبوب. وستلعب الأزمة دوراً بتفاقم مشكلة ارتفاع التضخم الذي وصل لمستويات ما كان عليه قبل أربعة عقود، وبدأت البنوك المركزية وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي باتخاذ سياسات متشددة لمواجهة التضخم كرفع أسعار الفائدة والتخلص من برنامج التيسير الكمي والتفكير بمزيد من رفع أسعار الفائدة لما بين 4 إلى 6 مرات هذا العام، بل التلميح لإمكانية رفعها بنصف نقطة أساس والذي لو حدث فسيكون لأول مرة منذ سنوات طويلة. مما يدل على صعوبة ما يواجه البنوك المركزية للدول الكبرى خصوصاً أمريكا في تخطي تداعيات هذه الأزمة المعقدة خصوصاً أنها تأتي وما زالت تداعيات جائحة كورونا جاثمة على صدر الاقتصاد العالمي، حيث ما زالت مشكلة سلاسل الإمداد قائمة والتي رفعت معدلات التضخم بنسب كبيرة قبل أزمة روسيا مع أوكرانيا.

وقد يكون من غير الممكن ذكر كافة المؤشرات التي بدأت تدل على خطر وقوع ركود تضخمي كون أسعار السلع ترتفع، بينما بدأت تتغير التوقعات بخفض نسب النمو الاقتصادي، فخطر الوقوع في هذا النوع من الركود سيزيد من صعوبة العودة لمعدلات نمو وصل لها العالم مؤخراً، بعد أن أنفق 30 تريليون دولار منذ بدأ جائحة كورونا في 2020.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطاً تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنقط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط. وعلى المدى الأطول، قد تفضي الحرب بتخدير واضح من صندوق النقد الدولي، إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي-السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعدت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية-السياسية فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

ويُرجح أن تواجه المنطقة العربية آثاراً متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق الأوضاع المالية العالمية. ومن شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تقرض ضغوطاً على حسابات المالية العامة الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

باختصار لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة العربية والعالم بأسره، كما أنها تشير إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات. وقد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية، سترتد من المصاعب التي تواجه صناعات السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تراجع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي على وقع ارتفاع مستوى عدم اليقين وتزايد المخاطر



32

أزمة غذاء عالمية.. ما تأثير غزو روسيا لـ أوكرانيا على العالم العربي؟!



28

إطلاق مبادرة عربية لإنجاز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030



22

الدورة 132 لمجلس اتحاد الغرف العربية تتعقد في القاهرة



9

فهرس المحتويات

مقال

أزمة غذاء عالمية.. ما تأثير غزو روسيا لـ أوكرانيا على العالم العربي؟!

28

اقتصاد دولي

تراجع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي على وقع ارتفاع مستوى عدم اليقين وتزايد المخاطر

32

تنمية

لا إنهاء فعال من دون إشراك المرأة في قلب الاقتصاد والعمل

38

موضوع الغلاف

التجارة الدولية والعربية في ظل التحول الرقمي واحتياجات التنمية المستدامة

9

نشاط الاتحاد

- الدورة 132 لمجلس اتحاد الغرف العربية.. تكتل اقتصادي عربي يتبنى العولمة الانتاجية
- إطلاق مبادرة عربية لإنجاز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

19

22



العدد 246 - شباط و آذار (فبراير و مارس) 2022
Issue No. 246 February & March 2022

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

واقع قطاع السياحة العربي
في ظل الحرب الروسية -
الأوكرانية؟! 42



الإنهاء الفعال بإشراك المرأة في
قلب الاقتصاد والعولم 38



سياحة

كيف سيتأثر قطاع السياحة العربي جراء الحرب الروسية -
الأوكرانية؟! 42

45

أخبار

ENTREPRENEURSHIP: SOCIAL

ENTREPRENEURSHIP: A NEW VISION OF CSR 56

**WORLD ECONOMY: STATEMENT ON THE
ECONOMIC IMPACT OF WAR IN UKRAINE 62**

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

التجارة الدولية والعربية في ظل التحول الرقمي واحتياجات التنمية المستدامة

مي دهشقية سرحال، مستشارة اقتصادية - اتحاد الغرف العربية



عادت التجارة العالمية مجددا إلى النمو بالتزامن مع التضخم حيث تتوقع منظمة التجارة العالمية نمو حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة %10.8 في عام 2021، يليه ارتفاع بنسبة %4.7 في عام 2022، ليقترّب بذلك النمو في تجارة البضائع من اتجاهها على المدى الطويل قبل انتشار الوباء. وسيكون للاضطراب في سلاسل التوريد من جراء ندرة بعض مدخلات الإنتاج وازدحام الموانئ تأثير على التجارة في مناطق معينة، ولكن تأتي أكبر مخاطر السلبية من الوباء نفسه في ظل الانتشار السريع لمتحور جديد لـ "كوفيد-19".

استمرار انهيار السياحة في العام الثاني للجائحة

في حين أن القليل من الصناعات قد نجت من تأثير جائحة COVID-19، إلا أن هناك عدد أقل من القطاعات التي تضررت بشدة مثل قطاع السياحة. ومع نهاية عام 2021 في ظل قيود صارمة على السفر لا تزال سارية، ذكرت منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أن عدد السياح الدوليين الوافدين زاد بنسبة 4% فقط عام 2021، ليبقى 72 في المائة أقل من مستويات عام 2019.

ستبقى الفوارق بين مناطق وأقاليم العالم كبيرة، حيث يتوقع أن ترتفع واردات آسيا في عام 2021 بنسبة %9.4 مقارنة بعام 2019، بينما ستتخفّض واردات أقل البلدان نموا بنسبة %1.6. ومن المرجح أن تتأخر تجارة الخدمات عن تجارة السلع، لا سيما في القطاعات المتعلقة بالسفر والترفيه. في المقابل هناك عودة لمسار النمو في التجارة السلعية لمعظم الأقاليم، كما يظهر أن منطقتي الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية الغنيتان بالنفط كانت من أكثر الأقاليم التي عانت تجارتها السلعية من تداعيات الجائحة.

لكونها تربط البنى الأساسية لنحو 70 دولة بستة ممرات برية، إضافة إلى طريق الحرير البحري وشبكات التعاون الاقتصادي والمالي. وبتاريخ 15 أكتوبر 2021، بلغ إجمالي عدد اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية وعبر الإقليمية النافذة التي أبلغ عنها لمنظمة التجارة العالمية 350 اتفاقية، منها 179 تغطي السلع والخدمات، و169 تغطي السلع فقط، و2 تغطي الخدمات فقط. كما أفادت منظمة التجارة العالمية أنها حددت 55 اتفاقية أخرى نافذة وغير مبلغ عنها للمنظمة. وتفيد المنظمة أن أوروبا كانت الأكثر نشاطا في هذا المجال واستحوذت على 25% من الاتفاقيات النافذة بفضل التوسعات المتتالية للاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات الجديدة للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات التي عقدها مع دول شرق أوروبا وحول حوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الاتفاقيات التي عقدها دول إفتا. ويلى أوروبا شرق آسيا بنسبة 17% من الاتفاقيات، وأميركا الجنوبية بنسبة 11 في المئة.

صحيح أن الترابط الاقتصادي العالمي الذي يتميز بالروابط التجارية العميقة جعل العالم أكثر عرضة لمخاطر الصدمات، ولكنه جعلها أيضا أكثر مقاومة لها، بما يعني أنه من المهم الاستمرار بتعزيز التعاون العالمي لتعزيز المرونة الاقتصادية للجميع. ولذلك من الأهمية بمكان تعزيز التعاون للوقاية من المخاطر وللدعم في أوقات الكوارث والأزمات لتقوية القدرة الجماعية على الصمود تجاه الأزمات المستقبلية المحتملة.

تفاوت التعافي في التجارة العربية

أ. دور التجارة في الاقتصادات العربية

تؤدي التجارة في الدول العربية دورا هاما في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، باعتبارها محركا أساسيا لعجلة الاقتصاد ولزيادة الإنتاج والتصدير والاستثمار. كما تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محطة أساسية على مسار التكامل الاقتصادي العربية، فضلا عن كونها إحدى أهم الآليات للوقاية من الانعكاسات السلبية للاتفاقيات المتعددة الأطراف التي عادة ما تميل لصالح الدول التي تتميز بقدرات تنافسية وتصديرية عالية. كما تؤدي التجارة دورا أساسيا في تنويع مصادر النمو في الاقتصادات العربية، حيث لا

وهذا يعادل انخفاضاً في عدد الوافدين الدوليين إلى أكثر من مليار شخص مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، مما يبقي الصناعة عند المستويات التي وصلتها لآخر مرة في أواخر الثمانينيات، علما أنه من غير المتوقع حدوث انتعاش كامل قبل عام 2024.

وقد شكلت الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 اختبارا صعبا على نظام التجارة العالمي، لما أدت إليه من صدمات غير مسبوقه لسلاسل التوريد العالمية والعلاقات التجارية بين الدول، بما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة العالمية عام 2020 بنسبة 9.6%، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5% نتيجة أشد ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية.

على أن نظام التداول التجاري العالمي أثبت مرونة بسرعة التكيف بأكثر مما كان عليه الأمر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 - 2009 مع عودة تصاعد تدفق البضائع عبر الحدود وبدء العديد من الاقتصادات بالتعافي تدريجيا. وقد برهنت التجارة الرقمية عن قدرة كبيرة في توفير العديد من الحلول لتحقيق انتعاش اقتصادي أسرع وأكثر شمولاً.

تحديات الحماية التجارية

تعرضت التجارة العالمية إلى انتكاسات خلال السنوات الأخيرة بسبب قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتعليق مشاركة الولايات المتحدة في عدد من اتفاقات التجارة الحرة العابرة للقارات، مع تصاعد التشنجات التجارية الدولية، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين بما أدى إلى ارتفاع حدة عدم اليقين في التجارة العالمية.

تصاعد الإقليمية رغم التحولات السلبية

لكن هذه التحولات السلبية لم توقف استمرار تصاعد نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية العالمية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتصدر قائمة التكتلات الاقتصادية الرئيسية، كما بادرت اليابان إلى تفعيل اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ، فيما أحدثت مبادرة الحزام والطريق الصينية تحولا كبيرا في إعادة تنظيم سلاسل القيمة،

يزال قطاع النفط ومشتقاته المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، في ظل تراجع التنوع في محافظ صادرات الدول العربية خلال العقد الماضي مما جعلها أكثر عرضة لصدمة أسواق السلع الدولية، بالتزامن مع ارتفاع هائل في تكاليف النقل العالمية بسبب النقص الحاد في حاويات الشحن واضطراب سلاسل التجارة العالمية. ويحتمل أن يؤثر هذا الأمر على أنماط الاستيراد، فترتفع أسعار السلع المستوردة ويحدث تحول نحو إنتاج بدائل محلية.

ب. توقعات معدل نمو الصادرات والواردات العربية

مع تفاوت التعافي الاقتصادي في المنطقة العربية، ازدادت

حركة التجارة بشكل ملحوظ في عام 2021، رغم أنها ظلت دون مستويات عام 2019. ومع بدء انتعاش الاقتصاد العالمي، زادت صادرات البلدان العربية المصدرة للنفط والمستوردة له على حد سواء. وفي عام 2022، ستستفيد البلدان العربية المصدرة للنفط من زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، بينما ستستفيد البلدان العربية المستوردة للنفط من تعافي الاقتصادات الأوروبية والاستئناف المتوقع لتدفقات السياح، التي بدأت في النصف الثاني من عام 2021.

2022*	2021	
7.1%	10.1%	نمو الصادرات العربية (سكوا)
5.8%	8.9%	نمو الواردات العربية (سكوا)
63.03%		نسبة التجارة السلعية إلى GDP في 2020 (البنك للولي)
67.68%		% صادرات الوقود إلى الصادرات السلعية في 2020

كما سيتحسن الميزان التجاري في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، بما فيه سوريا والعراق وفلسطين وليبيا واليمن، وذلك في ضوء استئناف صادرات النفط من ليبيا وزيادة صادرات النفط من العراق. وستنمو الصادرات لهذه المجموعة بنسبة 6.7% عام 2022، مقابل نمو بنسبة 5.2% للواردات. أما الدول العربية الأقل نمو، وتضم القمر وجيبوتي والسودان والصومال واليمن، فستنمو صادراتها بنسبة 4.9% عام 2022، مقابل ارتفاع في الواردات بنسبة 3.9%، فيما لا تزال هذه المجموعة تحتاج إلى وقت لإعادة بناء اقتصاداتها وقدراتها الإنتاجية. وستبقى البلدان العربية المجاورة بمثابة الوجهة الرئيسية لصادراتها.

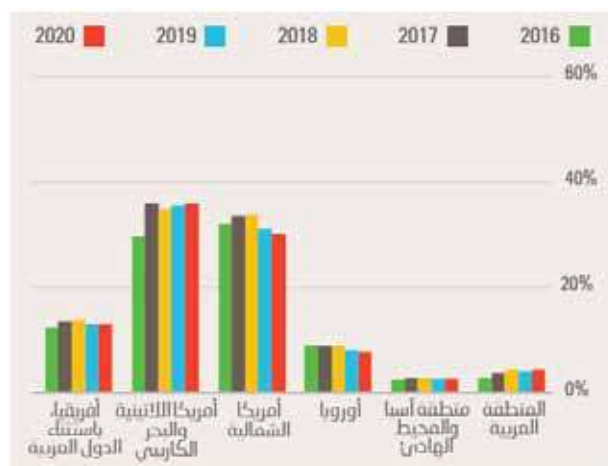
وهناك تفاوت كبير بين الدول العربية في أداء صادراتها ومستوردياتها وفقا لظروف كل منها. ويتوقع أن تزداد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت والسعودية، بنسبة 7.2% عام 2022 تبعا للزيادة في أسعار النفط، بينما يتوقع زيادة الواردات بنسبة 7% بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب المرتبط باستضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم. وستظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمثابة أبرز الشركات التجارية لها.

وستشهد الدول العربية المتوسطة الدخل، التي تشمل كل من الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب، تحسنا في الميزان التجاري في 2022 لتنمو صادراتها بنسبة 6.9%، مقابل نمو بنسبة 3.1% للواردات، وذلك بدفع من انتعاش صادرات الفوسفات من الأردن ومصر والنفط من الجزائر. وسيؤدي الارتفاع المفاجئ في القدرة التنافسية للبنان، بالتوازي مع الانخفاض السريع لقيمة عملته الوطنية، إلى زيادة صادراته بنسبة 7.8% في المائة في عام 2021 و 11.3% في المائة في عام 2022. وستظل البلدان الأوروبية الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية المتوسطة الدخل، التي تستقبل أكثر من نصف إجمالي صادراتها.

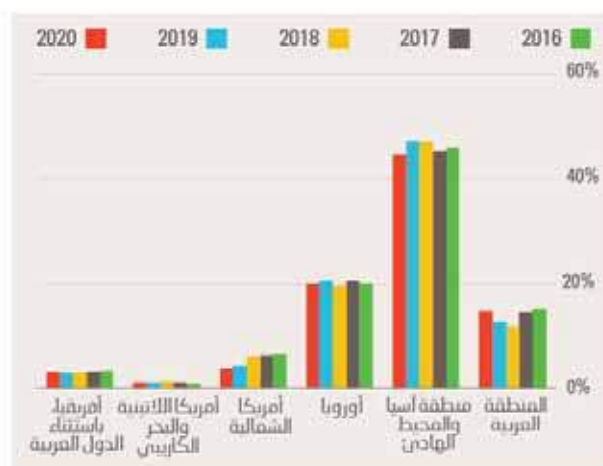
ج. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات العربية

تتركز وجهة الصادرات العربية في دول آسيا والمحيط الهادئ، يليها أوروبا، ثم المنطقة العربية، ثم أميركا الشمالية، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية والكاريب. في المقابل تتركز مصادر الاستيراد من أميركا اللاتينية والكاريب، تليها أميركا الشمالية ثم إفريقيا، وأوروبا، فالمنطقة العربية، فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المصادر الإقليمية للواردات العربية %



الوجهات الإقليمية للمصادر العربية %



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى دائرة إحصاءات وجهة التجارة التابعة لصندوق النقد الدولي.

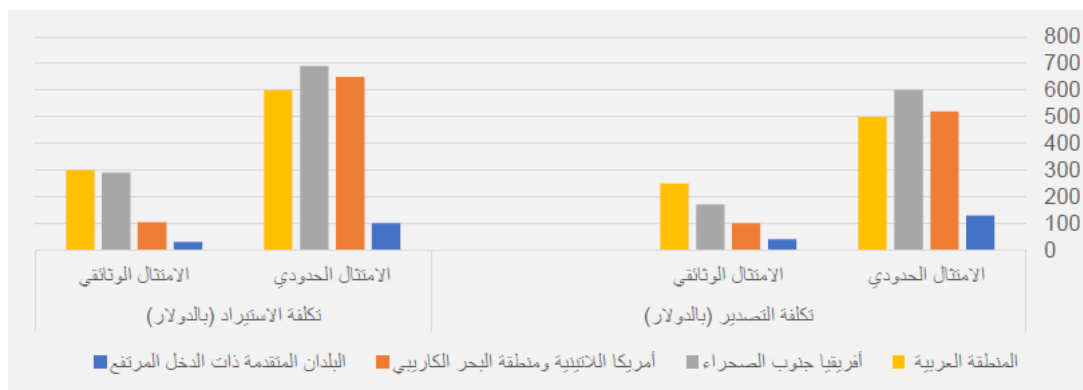
ضروريان لتيسير التجارة عبر الحدود في المنطقة العربية. ويبين الشكل التالي أن المنطقة العربية تقارب منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من حيث الزمن المطلوب للتخليص الجمركي وكلفة التجارة بصفة عامة. ومع ذلك، تبقى المنطقة العربية متأخرة عن البلدان المتقدمة. كما يختلف أداء المنطقة العربية مقارنة بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تسجل المنطقة العربية نتائج أفضل من حيث احترام الحدود، ولكن أضعف من حيث الامتثال الوثائقي.

د. العقبات التي تواجه التجارة العربية

تتصاعد القيود من الإجراءات الجمركية، إضافة إلى استمرار تصدر مشكلة ارتفاع تكاليف التجارة. ولذلك أهمية التركيز على كيفية تخفيض تكاليف التجارة والتي من دونها لا يمكن الحديث عن إنشاء سلاسل قيمة إقليمية أو حتى زيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

ولا شك أن تقليل الوقت وتكاليف العمليات التجارية هما شرطان

متوسط تكلفة التخليص الجمركي (\$)



المصدر: United Nations, *Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2019* (2019). تنفيذ تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في المنطقة العربية: التقرير الإقليمي 2019، الإسكوا.

ويشير تقرير للأمم المتحدة عن التيسير التجاري في إطار اتفاقية تيسير التجارة العالمية أن معظم الدول العربية حققت تقدماً في الإصلاحات المتعلقة بتدابير الشفافية والإجراءات الرسمية والتعاون المؤسسي، ولكن غالبية الدول العربية تواجه تحديات عديدة في مجال التوثيق والمعالجة غير الورقية، بما يزيد من الأعباء غير الجمركية. كما سجلت التجارة الورقية عبر الحدود أحد أقل درجات التنفيذ. وسجلت 3 دول عربية فقط تنفيذاً جزئياً بالنسبة للطلب الإلكتروني لإصدار شهادة المنشأ التفضيلية والسداد الجمركي. كما برز تقصير في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل التجاري وتطوير مستوى ديناميكية بيئة الأعمال. كما يشير تقرير آخر للأمم المتحدة صدر عام 2019 عن التقدم المحرز بشأن تيسير التجارة في الدول العربية على الشكل التالي:

- استثمار كل من تونس والسعودية وموريتانيا في البنى التحتية.
- تحسين المرافق القائمة في كل من الأردن والبحرين والجزائر والمغرب وموريتانيا.
- تطوير موانئ جديدة في كل من البحرين وقطر والمغرب.
- اعتماد نظام التخليص غير الورقي في المغرب.
- خفض عدد الوثائق المطلوبة للتخليص الجمركي في كل من المغرب والسعودية.
- اعتماد النافذة الواحدة في كل من الأردن والبحرين وعمان والمغرب والسعودية.
- اعتماد الإجراءات الآلية في كل من البحرين وتونس والكويت ومصر وموريتانيا.
- إنشاء بوابة إلكترونية في كل من قطر والمغرب.
- تعزيز التنسيق بين الإدارات في الجزائر.

ضعف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

تظهر الدول العربية تبايناً كبيراً من حيث المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ولكن عموماً فإن أداءها ضعيف مقارنة بالدول

كما تشمل المحددات والعقبات الأخرى على التجارة العربية كل من:

- ضعف القدرات الإنتاجية للدول العربية، مع وجود تفاوت بينها، تشكل عائقاً أساسياً تجاه تطوير التجارة العربية.
- القيود غير الجمركية تشكل عقبات أساسية أمام تنمية التجارة العربية الخارجية والبيئية. فالتحرير التجاري لا يقتصر على إلغاء التعريفات الجمركية، بل يتطلب الحد من القيود الفنية والإدارية والمالية من خلال تسهيل المعاملات بين الجهات المعنية بالتجارة من الجهات الحكومية والشركات المصدرة ووسطاء التجارة والمصارف.
- القيود غير الجمركية، ومن أهمها ما يتعلق بالمواصفات وقواعد المنشأ، والتقييد الكمي، والرسوم والضرائب غير الجمركية، والقيود المالية تمثل 52% من مجموع التدابير غير الجمركية التي تطبقها الدول العربية على وارداتها السلعية مقارنة بنسبة 13% عالمياً.
- تراجع بعض الدول العربية عن التزاماتها والعودة إلى القوائم السلبية.
- الصعوبات التي تواجه حركة العمال ورؤوس الأموال وتجارة الخدمات.
- غياب اتفاقية عربية واضحة للاستثمار البيئي تعد من العقبات الأساسية، نظراً لأنها من أهم محركات التكامل الاقتصادي.
- تعطل حركة التجارة بين عدد من الدول العربية إما بسبب الصراعات والحروب أو لأسباب سياسية.

هـ. التقدم المحرز في تيسير التجارة

دخلت اتفاقية تيسير التجارة العالمية حيز التنفيذ في فبراير 2017، وتضم في عضويتها 131 دولة أعضاء في منظمة التجارة العالمية، من بينهم 12 دولة عربية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسريع حركة التجارة من خلال تقليص التكلفة والوقت اللازمين للتخليص الجمركي للسلع العابرة للحدود.



تنراوح بين 25 و30%. وطوال الفترة 1990 - 2015 كان النمو في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من مصادر غير أقليمية، بما يعكس، وإن جزئيا، ارتفاع تكاليف التجارة العربية البينية.

ومنذ عام 1990 لم يلاحظ زيادة معتبرة في محتوى إجمالي الصادرات من القيمة الأجنبية، على عكس ما لوحظ في اقتصادات شرق آسيا عالية النمو التي استخدمت سلاسل القيمة العالمية كأداة للاندماج في الاقتصاد العالمي وكمحرك للنمو. وعلى سبيل المثال نما محتوى الصادرات من القيمة الأجنبية في فيتنام من 35 إلى 45% خلال الفترة 2005 - 2015. وفي المقابل، فإن الزيادة المحققة في كل من المغرب وتونس أقل بكثير مما حققته فيتنام. ويبقى الفارق الكبير مسجل في مصر التي تعتبر بلدا كبيرا وفير العمالة، والتي من حيث المبدأ كان بإمكانها الاستفادة أكثر من استغلال فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وقد حققت بعض الدول العربية مثل المغرب وتونس نجاحا أكبر في توسيع تجارتها في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات محددة مثل السيارات ومنتجات الطيران. لكن المنطقة العربية عموما لم تشهد نوع النمو في المشاركة في سلاسل القيمة التجارية العالمية. ومن أهم أسباب ذلك ضعف المؤسسات، والروتين الإداري العالي،

وهذا بدوره يعكس إلى حد كبير عدم قدرة استقطاب الدول العربية لاستثمارات سلاسل القيمة العالمية التي تتضمن عمليات التجهيز والتجميع للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. بالنسبة لبعض البلدان، هذا يرجع إلى عوامل الإنتاج والميزة النسبية في قطاع الطاقة. وبالنسبة للبعض الآخر، فإنه يعكس ارتفاع تكاليف النقل والتجارة بشكل عام. وعموما تعود الأسباب الرئيسية إلى ضعف المؤسسات والحوكمة، وللتين تنعكسان دورهما في هيمنة الريعية على الاقتصادات بدفع من هيمنة القطاع العام واستئثار الأقلية بالمقدرات.

وباستخدام المقياس الشائع لمشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية المتمثل بحصة القيمة الأجنبية المضافة (FVA) المضمنة في إجمالي الصادرات، مما يعني قيمة المدخلات المستوردة في إجمالي قيمة الصادرات، فإن هذه الحصة تتراوح بين 10 و30% في الدول العربية غير النفطية، وهي أقل من 10% لدول مصدرة للنفط مثل الجزائر والعراق وليبيا والكويت وقطر، عدا الإمارات التي تشكل فيها القيمة الأجنبية المضافة نسبة 20% من إجمالي الصادرات. وتسجل أعلى مشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات غير النفطية، ولا سيما تونس والأردن وفلسطين بنسبة

لاستكمال الاتفاقيات التجارية التي تشمل الخدمات والاستثمار، والمشاركة في المناقشات حول التجارة الإلكترونية وتشريعات الخدمات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن العديد من الدول العربية أهمل تحرير تجارة الخدمات، كما أنها لا تشارك في المناقشات الدولية لتحديد الممارسات التنظيمية الجيدة للاقتصاد الرقمي وتحديد التدابير لتسهيل ودعم التجارة الرقمية. هذا النقص في الاهتمام قد يقلل من احتمالية النقاط الفرص التي تتيحها الرقمنة.

ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تسهل التجارة السلعية عن طريق خفض تكاليف التجارة، والتي تعتبر عاملاً محددًا مهمًا للاستثمارات في سلاسل القيمة العالمية. وتشمل الأمثلة التجارة غير الورقية التي تنطوي على استخدام وقبول الجمارك للفواتير الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية والتخليص المسبق للشحنات أثناء نقل البضائع، بالإضافة إلى النافذة الواحدة، وتكنولوجيا سلسلة الكتلة. ومن شأن ذلك أن يحد من الروتين والتأخير وعدم اليقين والفساد، بالإضافة إلى الحد من الإحباط المرتبط بالامتثال للوسائل التقليدية، والتحفيز على الاستثمار في الإنتاج والتصدير. ولكن هذه التكنولوجيات بمفردها غير كافية للدفع لحدوث زيادات معتبرة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فالأمر يتطلب تغييرات أساسية في مناخ الاستثمار لزيادة جاذبية البلدان العربية للشركات العالمية الكبرى، خصوصاً وأن هناك تراجعاً بشكل عام في البيئة الاستثمارية بسبب الارتفاع النسبي في الحماية وما يرتبط بها من عدم يقين في السياسات وفي قوى السوق المؤثرة في الحوافز الدافعة لإعادة تموضع النشاطات الإنتاجية. وفي حالة الدول العربية بالذات، فإن الفرص الواضحة هي في إقامة شراكات مع الشركات العاملة أو المصدرة للأسواق الأوروبية، وكذلك الاستفادة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، والبناء على العلاقات الاقتصادية المهمة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب آسيا.

وبصورة عامة، على الدول العربية أن تعتمد مزيجاً من الرقمنة والتحسين في البيئة الاستثمارية، بما يساهم في تخفيض المعاملات والتكاليف التجارية، بالاعتماد أكثر على اللا ورقية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية لتسهيل اللوجستيات والامتثال الضريبي وتقليل التفتيش المادي على الشحنات، وتحسين الشفافية والقدرة على التنبؤ بسلاسل التوريد. وجميعها لديها القدرة على تخفيض تكاليف التجارة.

وتكاليف التجارة المرتفعة، والمحسوبيات الرأسمالية، والمشاركة الكثيفة للدولة في الاقتصاد، فضلاً عن ضعف القدرة على جذب الاستثمار الصناعي من الشركات العالمية الرائدة، حيث يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المرتبطة بالطاقة.

ومن المهم جداً تطوير سلاسل القيمة العربية للسلع ذات المنشأ العربي. وبالإمكان تحقيق ذلك عبر الاندماج الأفقي والعمودي. ففي الاندماج الأفقي تتركز سلاسل القيمة انطلاقاً من شراء عناصر الإنتاج حتى استلام المنتج النهائي. وفي الحالة الثانية تربط الأسواق عامودياً. وتجري عملية التطوير عبر تنمية الترابط بين الاندماج الأفقي والعمودي للأسواق المتداخلة التي تعبر بلدين أو أكثر لسلع مختلفة استناداً إلى المزايا التنافسية النسبية لكل من البلدان. وتتطلب هذه الاستراتيجية تنمية القدرات في الصادرات غير التقليدية وتنمية القيمة المضافة للمنطقة في تجارة هذه السلع.

أهمية التحول الرقمي في التجارة

توفر التقنيات الرقمية فرصاً مهمة للبلدان العربية لتنويع الإنتاج والتجارة البينية، بما يكمل المزايا النسبية في خدمات التجارة والسفر والنقل، وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة التصنيعية القائمة، وتقوية المرونة في مواجهة الصدمات الدولية.

فالتجارة في عالم اليوم قائمة على نماذج التخصص للشركات في مهام وأنشطة محددة بدلاً من القيام بكامل النشاطات والعمليات، وتقوم الشركات الرائدة بتنسيق نشاطات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية التي تمتد على نطاق واسع من مواقع التشغيل. وللسلاسل القيمة مساهمات مهمة في التجارة العالمية في جميع القطاعات، وبشكل واضح في التصنيع، ولكن أيضاً في الزراعة والمنتجات الغذائية، وكذلك في الخدمات.

ويعتمد النجاح في الاندماج بسلاسل القيمة العالمية على عدة عوامل تشمل تكاليف التجارة، بما في ذلك الناجمة عن القيود الجمركية وغير الجمركية السائدة على الحدود، وبالإضافة إلى الأهمية الخاصة لكفاءة النقل والخدمات اللوجستية.

لكن نمو التجارة الرقمية يشترط استيفاء المعايير التشريعية لحماية البيانات وتوفير الخدمات والمنتجات الرقمية. وفيما تسعى البلدان في المناطق الأخرى بنشاط إلى التعاون في التجارة الرقمية

ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستهلكين.

كما يخلق فرصاً لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور. انترنت الأشياء تيسر وتساعد على انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات حيث تشهد أعداد الأجهزة المتصلة بالإنترنت الأشياء حول العالم نمواً كبيراً ويصل عددها اليوم إلى ما يقارب 8.4 مليارات جهاز، مع توقع وصول هذا الرقم إلى مئات المليارات. فسيكون أكثر من 500 مليار جهاز وشيء متصلاً بالإنترنت بحلول العام 2030، ما يعني أن المرحلة الحالية والمستمرة من التحول الرقمي أكبر أثراً وأكثر صعوبة من مراحل التحول التقني السابقة.

ولتحقيق النجاح، يجب تطبيق الإطار الرقمي عبر طيف يشمل المحاور الأربعة الرئيسية: التقنيات والبيانات والأشخاص والعمليات. وسيحتاج العدد الهائل من الأجهزة المتحركة وأدوات الاتصال بالإنترنت والخدمات الرقمية إلى شبكات ضخمة وبنية تحتية متطورة. ومن خلال التواصل الشبكي بين الأشخاص والعمليات والبيانات والأشياء، فإن إنترنت الأشياء سيحمل معه إمكانيات تؤدي إلى سرعة وتيرة التغيير.

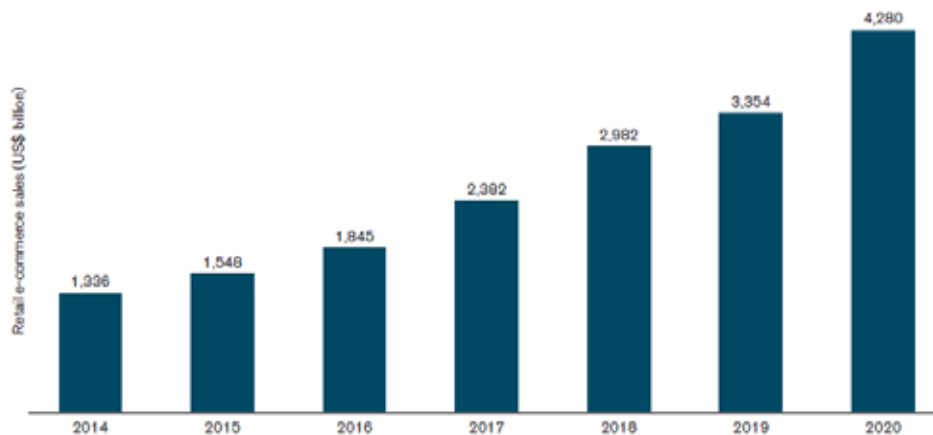
وتشجيع الحكومة للتقنيات الرقمية لتسهيل التجارة ضروري، ولكنه غير كاف للاستمرار والتوسع في سلاسل القيمة العالمية التصنيعية. والفرص مرتبطة أكثر بالمصادر الخارجية وإمكانية إعادة التوطين من قبل الشركات الرائدة من خلال أتمتة عمليات الإنتاج. ويعتمد نجاح ذلك بدوره على البيئة الاستثمارية في الدول العربية. ويقدر ما تعزز الدول العربية مزاياها بتقليل تكاليف التجارة والمعاملات واستخدام التكنولوجيا الرقمية، بقدر ما تصبح سلاسل القيمة الموجودة أكثر كفاءة.

إن الاستثمار في التحول الرقمي أصبح حتمياً للشركات التي ترغب في البقاء، حتى تتمكن من مواجهة المنافسة من الشركات الناشئة أو الشركات التي تستثمر في التكنولوجيا.

وشركات العالم سوف تستثمر 2 تريليون دولار بحلول عام 2020 في تطوير تقنيات التحول الرقمي لديها. وهذه النقلة النوعية في حجم الاستثمارات تفرضها ضرورات تزايد تعقيدات قطاع تقنية المعلومات فيما يخص الأجهزة والتطبيقات وزيادة الرهان على إنتاجية الموظفين الذين يعملون في أقسام تقنية المعلومات بأن لا تتعرض لأي خلل.

التحول الرقمي له فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات أيضاً منها أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها،

نمو التجارة الإلكترونية لمبيعات المفرق خلال جائحة كوفيد-19



Source: Statista Business Data Platform (<https://www.statista.com>) - consulted 2021.

التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

يطغى تأثير تغير المناخ في أفق كل التوقعات الاقتصادية، في ظل احتياجات الاستثمار اللازمة. ويعد التدهور البيئي من بين أهم مخاطر العصر الحالي. ويمكن أن تساهم التجارة بشكل غير مباشر في تحسين البيئة أو في زيادة المخاطر البيئية، بما فيه التصحر، والزراعة الجائرة والتغير المناخي الحاد. فعلى سبيل المثال، مع أن التجارة بحد ذاتها ليست المصدر الرئيسي لانبعاثات الغازات الدفيئة، لكنها تتسبب بالانبعاثات المتولدة من خلال النقل التجاري كما من خلال التحفيز على زيادة الإنتاج. ولدى غياب سياسات فاعلة للتعامل مع التغير المناخي، فإن الانبعاثات تقاوم التغير المناخي وتزيد كثيرا من الكوارث الطبيعية المرتبطة به. وتقدر خسائر الكوارث الطبيعية لعام 2021 بنحو 283 مليار دولار، منها 38% فقط كانت مغطاة من قبل شركات التأمين. على أن التجارة تستطيع أن تخفف من المخاطر من خلال تسهيل تبادل السلع والتكنولوجيات المراعية للبيئة، بما فيه الطاقة النظيفة والمتجددة، كما من خلال تقليص الهوة بين العرض والطلب للسلع والمنتجات عبر الأقاليم. وإذا كان مستقبل التجارة هو الخدمات والرقمية، فيجب أن يكون أخضرا أيضا، بالعمل على جعل التجارة في خدمة التنمية المستدامة.

ويعد التحول الرقمي أساسا داعما لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تعد خطط التحول الرقمي مكونا رئيسيا في استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة لكونه الداعم والمحرك الأساسي لعمليات التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل تطوير البنية التحتية للاتصالات، ورفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية، وتنفيذ مشروعات المدن والمجتمعات الذكية، وتنمية الكوادر البشرية، وتهيئة بيئة داعمة للإبداع التكنولوجي والابتكار.

والواقع أن عددا من الدول العربية أخذت بالفعل تبذل جهودا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تضخ الإمارات استثمارات تهدف إلى دعم الالتزامات بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك تخصيص 1.5 مليار دولار كاستثمار ممنوح لشركة ماروبيني اليابانية لإنشاء محطة توليد كهرباء في الفجيرة تعتمد على تقنية التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة. ويتوقع أن تخفف هذه التقنية الانبعاثات بمقدار 3 ملايين طن على مدى الخمسة وعشرين عاما المقبلة. وبدورها

تقوم السعودية بتعزيز الاستثمارات في المشاريع المستدامة والبيئية، كجزء من رؤية المملكة لعام 2030. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء مجمع لإنتاج وتوزيع الغاز الصناعي في مدينة الجبيل، تبلغ تكلفته 800 مليون دولار ويتوقع الانتهاء من المشروع بحلول عام 2023، تحت إشراف شركة Air Products الأمريكية.

الاستثمار في حاضر ومستقبل أفضل - مستقبل صديق للبيئة وشامل وقادر على الصمود

إن رأس المال البشري، والمعرفة، والمهارات، والصحة التي يحتاجها البشر لبلوغ كامل إمكاناتهم تمثل جميعها قوة هائلة تدفع الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الإطار تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مهمة جدا لتعزيز التنمية البشرية من خلال دفع التكامل الاقتصادي العربي وتطوير التجارة العربية البينية.

ومن المهم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي لا تزال تواجه حرية انسياب التجارة بين الدول العربية، علما أن رفع هذه القيود لا يكفي بحد ذاته، حيث لا بد من اعتماد السياسات والتدابير الآلية إلى تنوع القدرات الإنتاجية وتطوير مكوناتها بالقيم المضافة، وإلى تيسير التجارة عبر تخفيض كلفتها وتحسين الخدمات التجارية اللوجستية التي أصبحت كفاءتها من الشروط الأساسية في اختيار مراكز عمل الشركات العالمية واستثماراتها، لكي تتمكن الدول العربية من الاستفادة من الفرص التصديرية التي يتيحها التحرير التجاري.

ويعد ضعف ترابط سلاسل القيمة الإنتاجية العربية يعد من أهم أسباب ضعف التكامل الاقتصادي العربي، ولا يمكن بدون الاستفادة من الميزات التنافسية للدول العربية، بما يضيع الكثير من الفرص الاستثمارية والتنموية، نظرا لاستمرار هيمنة الأنشطة الاستخراجية والأولية على الإنتاج والتصدير في معظم الدول العربية. ولذلك من المهم جدا تنشيط التكامل القطاعي ليستفيد من التجارة العربية الحرة ويساهم بتطوير سلاسل قيمة إقليمية قادرة على النهوض بالصادرات العربية، من خلال تنمية الاستثمارات البينية العربية، واعتماد سياسات قطاعية عربية مشتركة لبناء سلاسل القيمة على أساس تراكم الميزات التنافسية، إلى جانب تنسيق سياسات تسعير

للتجارة وتطوير كفاء الخدمات اللوجستية، لأنها شرط أساسي لتخفيض تكاليف التجارة.

6. تحقيق التكامل بين الإدارات واعتماد خطة لتقليص هذه الدورة.
7. إعفاء من الجمارك لحين إدخال البضائع للسوق.
8. تخفيف عدد المستندات وجعل التوثيق إلكتروني واعتماد النظم الرقمية لتحقيق السرعة في العمليات.
9. إزالة الرسوم الإضافية.
10. توحيد الاجراءات وأتمتة العمليات وسرعة التفتيش والإنجاز.
11. إصلاح تشريعي شامل منسجم مع EU وGCC.
12. تحديث المعايير والمواصفات لتتسجم مع المواصفات الدولية.
13. تخفيض متطلبات التسجيل في مؤسسات الغذاء والدواء.
14. توسيع نطاق المختبرات المعتمدة والمساح الدولي والاكتفاء بالحصول على تصنيفات عالمية معترف بها.
15. تدريب الموظفين ورفع كفاءتهم.
16. إلغاء البيروقراطية.
17. إلغاء تأشيرة الدخول بين الدول العربية.
18. المضي قدما بتحرير تجارة الخدمات.

عناصر الإنتاج وسياسات التشغيل والعمل. ولا شك أن الموقع الاستراتيجي للدول العربية كمحور أساسي لحركة السلع بين آسيا وأوروبا وإفريقيا يمثل عاملا مهما لتسهيل تطوير سلاسل قيمة عربية وزيادة الارتباط بسلاسل القيمة العالمية.

وينبغي العمل على تطوير سلاسل قيمة إقليمية عربية عبر تعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية وتحديث نظم قواعد المنشأ بما يسمح بتراكمها على المستوى العربي، كما الحال في اتفاقية أغادير واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وخاصة على مستوى مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي، مع توسيع التعاون في مجال المشروعات المشتركة للبنى التحتية، والعمل على تنسيق السياسات التجارية والمقاييس والمعايير الفنية العربية. وعلى الرغم من إقامة الجهاز العربي للاعتماد منذ عام 2015 لا يزال من المهم الالتزام بتنفيذه على أرض الواقع.

ولا شك أن عملية رقمنة الاقتصاد تساهم بشكل كبير في تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة، شريطة تطبيق سياسات مبتكرة لإنشاء بنية تحتية رقمية لتطوير الاقتصاد بكافة قطاعاته وهياكله بهدف بناء قدرات إنتاجية تتناسب الاقتصاد الرقمي الجديد عبر تعبئة الموارد اللازمة لسد احتياجات البنية التحتية الرقمية اللازمة لتكوين المهارات والكفاءات الرقمية للمؤسسات والأفراد مع الارتقاء بسياسات الابتكار التكنولوجي والإبداع الرقمي.

التوصيات

1. التطبيق الكلي لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإزالة العوائق الجمركية وتفكيك المعوقات غير الجمركية، وتطوير المنطقة على أساس قانوني واضح.
2. التركيز على تخفيض تكاليف التجارة والتي من دونها لا يمكن الحديث عن إنشاء سلاسل قيمة عربية إقليمية أو رفع مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.
3. إعفاءات أو تخفيض التعرفة الجمركية للمنشآت الناشئة بمجال التجارة الإلكترونية.
4. تسهيل المعاملات المالية والتحويل عبر الحدود وتخفيض كلفتها.
5. إزالة القيود غير الجمركية عبر تطوير البنية التحتية



الدورة 132 لمجلس اتحاد الغرف العربية تنعقد في القاهرة دعوة لتكوين كتل اقتصادية عربي وتبني سياسات العولمة الانتاجية

عقدت اجتماعات الدورة (132) لمجلس اتحاد الغرف العربية اجتماعها في مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية، برئاسة سعادة الاستاذ عبد الله محمد المزروعى، رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية، وحضور ومشاركة رؤساء وممثلي الغرف واتحادات الغرف الأعضاء، وأمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والنائب الأول لرئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية محمد المصري، وأمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية الدكتور علاء عز.



الاتحاد عبر جهاز أمانته العامة يقوم بدوره، وهذا ليس بجديد على هذه المؤسسة العربية العريقة التي لطالما كانت حاملة لواء تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

وأضاف أننا نتطلع مع كافة الزملاء رؤساء اتحادات الغرف العربية، إلى الاستمرار في العمل على تعزيز التعاون المشترك بما من شأنه المساهمة في تطوير مسيرة الاتحاد وخدمة الغرف العربية وتحقيق أهداف اتحاد الغرف ورفع شأن وتعزيز دور مجتمع الأعمال والقطاع الخاص العربي.

محمد المصري

ورحب نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية محمد عبد الفتاح المصري نيابة عن رئيس الاتحاد واعضاء مجلس الادارة في اتحاد الغرف المصرية بالأخوة أعضاء مجلس الاتحاد والوفود العربية المشاركة.

في بداية الاجتماع توجه رئيس مجلس الاتحاد عبد الله محمد المزروعى، باسمه وباسم زملائه أعضاء المجلس بالشكر الجزيل الى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، ممثلاً برئيسه وأعضاء مجلس الإدارة، على الاستضافة الكريمة للاجتماع في مدينة القاهرة، مهنتاً بافتتاح المبنى الجديد للاتحاد، ومتمنياً أن يظل الاتحاد المنارة الساطعة وتحقيق المزيد من النجاح والتقدم والازدهار لما فيه مصلحة وخير مجتمع الأعمال في مصر والعالم العربي. وتوجه بالتحية والتقدير إلى جميع رؤساء الغرف واتحادات الغرف العربية والوفود المشاركة في الاجتماع، متطلعاً معهم إلى تعزيز التعاون المشترك بما من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف اتحاد الغرف العربية ورفع شأن وتعزيز دور القطاع الخاص العربي.

وأشار الرئيس المزروعى إلى أننا نلتقي في ظل ظروف استثنائية حيث العامين السابقين كانا مليئين بالتحديات والمصاعب الاقتصادية، لكن على الرغم من كل الظروف والتحديات ظل

مستجدات الاقتصاد العالمي

يمر العالم حالياً بتغيرات محورية كبيرة تقوم بشكل رئيسي على الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي وتبني التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كداعم رئيسي لعملية التنمية بجانب استراتيجيات التنمية المستدامة. وتلعب تبعات جائحة فيروس كورونا دوراً كبيراً كمعوق رئيسي لعملية العولمة والتحرر التجاري وغيرها، والجدير بالذكر انه طبقاً لآخر تقرير صادر من قبل صندوق النقد الدولي وإن الاقتصاد العالمي يدخل عام 2022 ضعيفاً نسبياً مقارنة بما تم توقعه في عام 2021.

- ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا مثل المتحور دلتا والمتحور أوميكرون.
- ارتفاع اسعار الطاقة.
- ارتفاع كبير في اسعار السوق العقاري وتعرضه لانكماش، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما تمثله تلك الدولتين من تأثير على الاقتصاد العالمي.

- تعطل في سلاسل الإمداد وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص.
- استمرارية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والنزاع السياسي والذي تحول إلى عسكري بين روسيا وأوكرانيا.
لذا يتجه العالم نحو سياسات مالية ونقدية انكماشية من أجل تقليل الضغوط التضخمية، فيما هناك حاجة أساسية لتعزيز التعاون الدولي وسياسات الحماية الاجتماعية والبيئية.

• تشير توقعات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي إلى انخفاض معدل نمو الناتج العالمي في عامي 2022 و2023 مقارنة بعام 2021.

• تجدر الإشارة إلى تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الصيني وما سينتج عنه من توترات في سلاسل الامداد العالمية وزيادة معدلات التضخم.

• من أهم الحلول التي اشار إليها التقرير هي تكوين التكتلات الاقتصادية التي تدعم بعضها البعض.

واعتبر انه من حسن الطالع ان يكون هذا الاجتماع باكورة نشاط المقر الجديد لاتحاد الغرف التجارية المصرية مجسداً بذلك أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وأكد المصري على "أهمية تفعيل أعمال الغرف العربية الاجنبية المشتركة لتنشيط حركة التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأجنبية، خصوصاً في إنتاج وتصنيع الآلات والخامات بين الدول العربية، حيث على سبيل المثال لا الحصر فإن مصر تستورد نحو 72 في المئة من جملة وارداتها خامات و سلع وسيطه".

واعتبر أن "التكامل الصناعي سيعمل على تعميق مبدأ الاكتفاء بما تنتجه الدول العربية من الآلات والمعدات، خصوصاً وأن هناك دول عربيه لديها إمكانيات ضخمة، حتى يصبح لدينا قوه اقتصاديه كبيره". ودعا إلى "أهمية إحياء فكرة ربط الموانئ العربية ببعضها البعض، خصوصاً للنقل متعدد الوسائط كالبحري والجوي والبري في كيان واحد لتسهيل حركة دخول وخروج وتبادل السلع بين الدول العربية".

خالد حنفي

من جانبه استعرض أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، نشاط الاتحاد والامانة العامة للاتحاد خلال عام 2021. كما استعرض خطة عمل المجلس والامانة العامة خلال عام 2022. لافتاً إلى أن "الاتحاد عبر جهاز الامانة العامة، استمر في تعزيز التواصل بين الكيانات الاقتصادية إقليمياً ودولياً، وتحديث وتوسيع شبكة علاقاتها مع الاطراف الاقتصادية المعنية دعماً لمسيرة الاقتصاد العربي".

أضاف: "وقام الاتحاد بتنظيم العديد من المنتديات والندوات وورش العمل الافتراضية والحضورية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، إلى جانب مشاركة الامانة العامة في اجتماعات مجالس ادارات الغرف العربية الاجنبية المشتركة".

وعرض الأمين العام للاتحاد د. خالد حنفي على الاجتماع الدراسة المقدمة من الامانة العامة حول الموضوع الرئيسي للدورة، بعنوان: "نظرة على المستجدات على الوضع الاقتصادي العالمي وبيئة العمل"، وفي ما يلي أبرز ما ورد فيها:



العالمي الراهن والتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية لما لها من أثر مباشر على النمو التوظيف.

6. تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية النماذج الاقتصادية الأكثر استدامة وعمل مبادرات تحفيزية وتوعوية للشركات لتبني هذه النماذج مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التشاركي والاقتصاد الدائري لما لها من دور كبير اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

7. تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية مبادئ الثورة الصناعية الرابعة والخامسة من التحول التكنولوجي والرقمنة وأتمتة العمليات مما له أثر كبير في رفع الكفاءة والانتاجية وخفض التكاليف ودعم النمو الاقتصادي، والاستفادة من التجارب العربية الناجحة في هذا الشأن.

8. إعادة هيكلة الانظمة الضريبية العربية لرفع كفاءتها ودمج الغرف التجارية كشريك وممثل للقطاع الخاص مع وزارات الاقتصاد والمالية المعنية بتطوير الانظمة الضريبية.

9. تعديل استراتيجيات الدول العربية قصيرة المدى منها وطويلة المدى وتبني سياسات إصلاح اجتماعية تساهم بصورة مباشرة في تقليل نسب الفقر ورفع مستوى التعليم والصحة والمعيشة بصورة عامة.

ومن هنا لا بد على الدول العربية من زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل فيما بينها لتقليل المخاطر الاقتصادية المتوقعة.

ونوّهت الدراسة إلى أهمية ما يلي:

1. التعاون بين حكومات الدول العربية في دعم التجارة العربية البينية وتفعيل الاتفاقيات التجارية الموجودة.

2. التعاون بين اتحادات الغرف العربية من اجل انشاء منصات تجارية ومناطق خضراء بداخل الموانئ تساهم في زيادة معدلات التجارة العربية البينية.

3. التكامل بين الدول العربية في تبني سياسات العولمة الانتاجية وتكوين كتل اقتصادي عربي مبني على مبدأ المشاركة في القيمة المضافة للسلع المنتجة بين الدول العربية والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية.

4. الربط بين الموانئ العربية سواء البحرية أو البرية وتطوير شبكة طرق وسكك حديدية تسهل حركة التجارة بين الدول العربية.

5. التحول الهيكلي للانظمة الاقتصادية بما يتماشى مع الوضع

كذلك كلف المجلس الأمانة العامة للاتحاد متابعة إنشاء الغرفة التجارية العربية الماليزية، والعمل على زيادة التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي من خلال تفعيل نشاط الغرفة التجارية العربية-التركية والتحضير لاجتماعات مشتركة خلال هذا العام.

تنظيم ملتقى اقتصادي في سوريا

رحب المجلس بطلب اتحاد غرف التجارة السورية بعقد ملتقى اقتصادي في مدينة دمشق، في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) 2022، ودعا أعضائه الى مشاركة مكثفة به دعماً لمجتمع الأعمال والاقتصاد السوري.

مكان و موعد الدورة (132) لهجلس الاتحاد

وافق المجلس على طلب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين باستضافة الدورة 133 لمجلس الاتحاد والمقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2022، وذلك بمناسبة انتقال رئاسة الاتحاد الى البحرين في الاول من شهر اكتوبر 2022.

توصيات

أوصى المجلس الامانة العامة للاتحاد بدراسة:

أ. التجارة البينية بين الدول العربية واقتراح آليات لرفع مستوى المواصفات والمقاييس ونوعية المنتج العربي لتفعيل التجارة العربية البينية، ومنطقة التجارة الحرة العربية.

ب. النقل واللوجستيات العربية في ظل التحديات العالمية.

ج. اعداد ورقة عمل عن التنمية المستدامة تقدم في قمة تغير المناخ التي ستعقد في مدينة شرم الشيخ في نهاية هذا العام.

د. موضوع ضمان أمان التجارة الالكترونية، وذلك باستحداث ختم يضمن الثقة والامان للشركات من خلال الغرف العربية واتحادها (Chamber Trust) على غرار ما قامت به غرفة تجارة باريس.

هـ. التدريب المهني والتقني وتبادل الخبرات بين الغرف والشركات العربية.

10. المناداة بتبني مبادئ الحوكمة سواء في المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص، وتفعيل دور القانون وإنفاذ العقود لما له من عائد مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

11. التعاون العربي لحل وفض الاضطرابات الموجودة بالمنطقة والسعى لجعل المنطقة أكثر استقراراً مما سيعود بالنفع على جميع الدول.

12. استحداث مؤشرات جديدة تتبناها الدول في قياس عملية التنمية وتكون تلك المؤشرات ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية.

وقد ثمن المجلس هذه الدراسة وأثنى عليها وأكد على قراراته السابقة بأن يتضمن جدول أعمال دورات المجلس جلسة خاصة تتعلق بالأمور الاقتصادية يصدر عنها موقف اقتصادي يعبر عن وجهة نظر القطاع العربي.

شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة

منصب الأمين العام للغرفة التجارية العربية -البلجيكية اللكسمبورجية.

قرر المجلس إعادة ترشيح الأمين العام للغرفة التجارية العربية -البلجيكية اللكسمبورجية السيد قيصر حجازين لفترة جديدة مدتها 4 سنوات، ابتداء من نهاية عام 2022.

طلب إنشاء مجلس الاعمال العربي - الجنوب

افريقي.

كلف المجلس الامانة العامة للاتحاد متابعة موضوع انشاء مجلس الأعمال العربي الجنوب افريقي وأكد مع اهمية انشائه واخطار مجلس الاتحاد بالتطورات حول هذا الموضوع.

الغرفة العربية -الكينية والغرفة العربية الهاليزية

كلف المجلس الامانة العامة للاتحاد بمتابعة موضوع احياء الغرفة العربية الكينية المشتركة التي جمد نشاطها في العام السابق بعد وفاة الامين العام والبحث في امكانية تفعيل عمل هذه الغرفة ادراكاً لأهمية الدور المحوري لكينيا كمركز تجاري ومالي في منطقة شرق ووسط افريقيا ومنظمة الكوميسا.

مصر تستورد نحو 72 في المئة من جملة وارداتها خامات وسلع وسيطة.

كما أنّ هذا التكامل الصناعي سيعمل على تعميق مبدأ الاكتفاء بما تنتجه الدول العربية من الآلات والمعدات خاصة وأنّ هناك دول عربية لديها امكانيات ضخمة في ذلك حتى يصبح لدينا قوة اقتصادية كبيرة، إلى جانب ربط الموانئ العربية ببعض خاصة للنقل متعدد الوسائط كالجوي والبحري والبري في كيان واحد لتسهيل حركة دخول وخروج وتبادل السلع بين الدول العربية.

واستمعت الوزيرة لمطالب أعضاء مجلس ادارة اتحاد الغرف العربية، حيث اكد رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، على أهمية التكامل العربي في توفير الغذاء والامن الغذائي للدول العربية والذي يعدّ من أهم القضايا التي يجب العمل عليها خاصة بعد ما سببته جائحة كورونا وايضا التوتر حاليا بين روسيا وأوكرانيا. مقترحا انشاء صندوق موارد عربي لمواجهة واقع الامن الغذائي كون الأزمات الحاصلة تحتمّ علينا أن نكون شركاء وليس متنافسين.

من جانبه اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان رضا بن جمعة، على ضرورة تعزيز الميزان التجاري العربي الذي أصبح ضروريا وحتميا، إلى جانب وجود مشاريع مشتركة بين الدول العربية.

أما رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية بليبيا محمد الرعيض، فنوّه إلى ما وصلت إليه مصر من تقدم وازدهار في شتى المجالات. معتبرا أنّ ما تشهده العاصمة الادارية الجديدة، يعدّ مكسبا لنا جميعا كعرب. مطالبا الدول العربية الاهتمام بإعمار ليبيا وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمحاصيل الزراعية خاصة القمح. إلى جانب أهمية تيسير استخراج تأشيرات الدخول بين الدول العربية خاصة لرجال الاعمال والمستثمرين.

بدوره أكد أمين عام اتحاد الغرف السودانية، أننا نرغب في اقامة علاقة تكاملية مع مصر وكافة الدول العربية، وتسهيل اجراءات دخول البضائع السودانية إلى مصر. ودعا المستثمرين العرب والمصريين إلى الاستثمار في السودان، خاصة وأنّ الله حاب السودان بالعديد من المواد الخام والاولية، علاوة عن الاراضي الواسعة الصالحة للزراعة، وغيرها من الثروات التي لم تستغل حتى الان. كما طالب بتذليل كافة عقبات التبادل السلعي بين الدول

حوار مع الوزيرة نيفين جامع

وتخلل الاجتماع عقد لقاء موسّع جمع وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع، مع اعضاء مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية العربية.

وأكدت الوزيرة جامع أن اتحاد الغرف العربية هو أكبر تجمع للقطاع الخاص العربي وأكبر كيان اقتصادي عربي، ويعكس دائما قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. وأكدت أن لدينا في مصر الرغبة الكاملة في التشاور والتحاوّر مع كافة الدول العربية وغرفها من أجل تحسين الميزان التجاري سواء الاستيراد أو التصدير مع أشقائنا العرب، وكذلك التكامل في الصناعات المشتركة.

ولفتت إلى الحرص على بحث أوجه التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري وتحسين الميزان التجاري بين الدول العربية ومصر. مشيرة إلى أن هذا الموضوع كان ضمن الملفات الهامة التي بحثتها اللجنة العليا المصرية الاردنية التي عقدت في القاهرة حيث تم بحث السبل الآلية إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين. من جانبه أكد رئيس اتحاد الغرف العربية عبدالله المزروعى، على أهمية التعاون والتكامل بين الدول العربية وذلك ما يحرص عليه مجلس إدارة الغرف العربية وأمانته العامة. وثمن موقف مصر الدائم في تعزيز التعاون مع الغرف العربية. كما أشاد المزروعى بالحفاوة التي قوبل بها اعضاء الاتحاد واستضافة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية برئاسة المهندس ابراهيم العربي لأعضاء المجلس، وكذلك استضافة الاتحاد اعمال الدورة 132 لمجلس إدارة الغرف العربية.

من ناحيته أكد النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، محمد المصري، على أهمية تعميق التصنيع المحلى لتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع يتم تصديرها بدلا من تصدير الخامات مما يعود بالنفع على اقتصاد الدول العربية ومنها مصر. كما طالب بتوحيد المواصفات القياسية للسلع بين الدول العربية لتيسير عملية التبادل التجارة في ما بين البلدان العربية استيرادا وتصديرا. إلى جانب ربط الموانئ البحرية العربية بنظام موحد للعمل. وأكد على أهمية تفعيل اعمال الغرف العربية الأجنبية المشتركة لتنشيط حركة التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأجنبية خاصة في انتاج وتصنيع الآلات والخامات بين الدول العربية خاصة وان

العربية لزيادة سقف التبادل التجاري.

وفي سياق تعقيها على مطالب أعضاء المجلس، أكدت الوزيرة جامع أن سوريا لها وضع واهتمام كامل من جانب مصر. لافتة إلى أن مصر على أتم الاستعداد للتسيق بين اتحادي الغرف والمستثمرين في البلدين لإحداث نقلة نوعية على الصعيد التجاري والاستثماري بين مصر وسوريا.

من جانبه دعا نائب رئيس اتحاد الغرف السورية عامر حموري، إلى زيارة سوريا والمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي ستنظمه سوريا خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل.

كما أكدت الوزيرة على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص العربي، باعتباره الشريك الاستراتيجي والأساسي لخطط التنمية الاقتصادية بالدول العربية. مشيرة إلى دور القطاع الخاص المحوري في ربط استراتيجيات الأعمال بالتنمية العربية المستدامة، وتطوير الاقتصاد الدائري والتشاركي، وتقوية سلاسل التوريد العربية الإقليمية من خلال المشاريع المشتركة، بالإضافة إلى تنمية المبادلات في السلع الوسيطة لبناء وتعزيز سلاسل القيمة العربية ارتكازاً على الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي.

أما أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، فنوه إلى أهمية الاستفادة من ترأس مصر للدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية لجامعة الدول العربية، من أجل وضع رؤية شاملة تسهم في انسياب حركة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين الدول العربية.

وأكد في هذا الإطار على أهمية الدور المحوري للقطاع الخاص في اقامة شراكات تحقق مصالح كافة البلدان العربية.





إطلاق مبادرة عربية للإنجاز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 خالد حنفي: تعاضد دور المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتناسب مع المتغيرات العالمية



أن تستتب الأوضاع في لبنان، وتستعيد بيروت عافيتها وتألّفها كما عهدناها في السابق.

وتطرّق حنفي إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم العربي، لافتاً إلى أنّ "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال لا تقتصر على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية. فبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك. كما تشمل الشفافية في العمل، والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، إلى غير ذلك من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض، وتشكل في مجموعها الأساس للمسؤولية الاجتماعية للشركات".

وقال: "نعيش في زمن متغيّر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من انتهاز الأساليب التي تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة من أجل تعزيز واقع ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي حلّت مكان المفاهيم القديمة،

نظّم اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع مؤسسة جمعية محمد شبيب الخيرية HOPE MCF، وقسم الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، والاتحاد العالمي للمنظمات غير الحكومية WANGO ومقرها نيويورك، مؤتمراً في 24 فبراير 2022 في مقرّ اتحاد الغرف العربية في بيروت، تحت عنوان: "المسؤولية الاجتماعية المستدامة المستدامة للشركات في العالم العربي: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2030 حيث باتت الحاجة إلى التعاون الموحد والشفاف بين الشركات والمجتمع المدني عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية للدول.

وتحدّث أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في افتتاح أعمال المؤتمر، فأشار الى ان "انعقاد المؤتمر في بيروت، خصوصاً في ظل هذه الظروف التي يمر بها لبنان، يؤكّد على أنّ بيروت ستظل نابضة بالحياة والأمل على الرغم من كل الضغوطات والظروف التي تعيشها"، لافتاً إلى أنّ "حرص العديد من المشاركين على الحضور إلى لبنان، هو رسالة دعم ومحبة تؤكّد على أنّ بيروت هي في قلب ووجدان البلدان العربية". ونتمنى



على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع مختلف الشركاء الإقليميين

التوصيات

انطلاقاً من الدور الهام للشركات ومؤسسات القطاع الخاص، لتعظيم وتعزيز وممارسة المسؤولية الاجتماعية، واستناداً إلى المنظور الحقوقي، والتكامل بين كافة القوى المجتمعية، ودعماً للجهود العربية الرامية إلى التعافي من جائحة كوفيد (19) والمضي قدماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مع التأكيد على مبدأ الخطة، "عدم ترك أحد خلف ركب التنمية".

أخذاً في الاعتبار الدور المحوري لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي) بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، لوضع البرامج والخطط بالتعاون مع الغرف التجارية والشركات والمؤسسات لوضع استراتيجية عربية عملية لدعم المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل،

نوصي بما يلي:

- دعوة جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية) بالتنسيق

الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية".

كذلك تحدّث في الجلسة الافتتاحية، كل من: رئيسة مؤسسة محمد شعيب الخيرية الدكتورة نادية شعيب، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان الدكتور شارل عرييد، ورئيس غرفة طرابلس والشمال في لبنان توفيق دبوسي، ورئيسة قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الدول العربية هيفاء أبو غزالة، ورئيس الإتحاد العالمي للمنظمات غير الحكومية الدكتور تاج الدين حمد. وعقد في إطار الفعالية ثلاث جلسات عمل، جاءت الأولى بعنوان: "المعايير وضمان الجودة ومسؤولية التطبيق في الشركات". أما الجلسة الثانية فكان عنوانها: "دعم المسؤولية الاجتماعية في العالم العربي". بينما الجلسة الثالثة فقدّمت نماذج مختارة من المسؤولية الاجتماعية الناجحة في العالم العربي. وتضمّن المؤتمر أيضاً إطلاق جائزة أفضل منظمة غير حكومية مثالية (BINGO 3) والتي منحت سابقاً في لبنان عامي 2014 و 2015 بمبادرة ورعاية Hope MCF وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي ستُنح الآن

التوعية ورفع كفاءات وزارات الشؤون والمجتمع المدني، وفقاً لمعايير الجودة التي أطلقت من خبراء ولجنة حكم وتبناها الاتحاد العالمي للجمعيات الأهلية إضافة إلى ميثاق الاتحاد العالمي للأخلاقيات في الجمعيات وتحفيز الجمعيات من خلال تبني مبادرة جائزة أفضل جمعيات التي كانت لبنانية وأصبحت عربيه منذ اليوم وذلك في مختلف قطاعات العمل الأهلي.

- دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة من خلال حث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرة وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الأكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً.

- إعداد مشروع إطار استرشادي عربي للمسؤولية الاجتماعية، وأخذاً في الاعتبار تعزيز التشريعات العربية ذات الصلة.

- تصور لتعزيز الشراكة من الخبرات الصحية وتنشيط التعاون بين الجهات المعنية، وبما يدعم جهود المسؤولية الاجتماعية في المجال الصحي.

- توثيق المبادرات الرائدة في الدول العربية والاستفادة منها.



مع اتحاد الغرف العربية إلى تشكل لجنة من:

- القطاع الاجتماعي واتحاد الغرف العربية.
- الشركات ومؤسسات القطاع الخاص.
- خبيرين اجتماعي واقتصادي.

على أن تهدف هذه اللجنة إلى:

- تطوير التعاون بين أصحاب العلاقة المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية.
- تعزيز دور الإعلام في تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية الاجتماعية، وتشجيع الممارسات ذات الصلة.
- تطوير بناء قدرات المنظمات الغير الحكومية.
- تعظيم التأزر بين المنظمات غير الحكومية ذات النطاقات والأهداف المتشابهة.

في إطار الأهداف العامة ستعمل اللجنة على:

- دعم تنفيذ مقررات القمة العربية العادية، والتنمية ذات الصلة، بالمسؤولية الاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي.
- دعم تنفيذ السياسات والبرامج والخطط الاجتماعية المقررة من المجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية.
- المساهمة في إعداد الشق الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، ضمن منتدى القطاع الخاص للقمة التنموية الخامسة موريتانيا 2023.
- اقتراح خطة عمل بتوقيات زمنية وفق أهداف محددة على أن تتضمن تصور إلى:

- دعم مبادرات الجمعيات الأهلية العربية التي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجمعيات من أجل تحقيق فعالية أعلى في الأهداف المشتركة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني المبادرات مثل مبادرة سوشلتي ودعم انطلاقها في كل البلدان العربية والتوصية بالتجاوب والمشاركة الفعالة في مؤتمرات

أزمة غذاء عالمية.. ما تأثير غزو روسيا لأوكرانيا على العالم العربي؟!

إعداد: محمد مزهر



بينما تتصاعد حدة التوترات بين روسيا وحلفائها من جهة، وأوكرانيا وخلفها بلدان في الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة من جهة، على خلفية الحرب الدائرة في أوكرانيا، تعيش كثير من الدول المستهلكة للحبوب، مخاوف من بوادر أزمة شح قمح على وجه الخصوص. حيث تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري الحبوب في العالم، وتمثل صادراتهما مجتمعة قرابة 56 مليون طن سنويا من القمح فقط، ما عدا الشعير والذرة وباقي أنواع الحبوب.

هما الموردان العالميان شبه الوحيدين للذرة في الوقت الحالي لأسواق آسيا وأوروبا، فيما يبعد محصول الأرجنتين بضعة أشهر عن السوق الآسيوية، وكذلك الحال بالنسبة للذرة القادمة من البرازيل. هذه المخاوف من حدوث بوادر على مجاعة في حال تعطل إمدادات القمح من روسيا وأوكرانيا، يأتي بينما سجلت أسعار الغذاء العالمية زيادة 30 في المئة بنهاية عام 2021، وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو".

دخلت قضية الأمن الغذائي، على وقع المعارك الدائرة في أوكرانيا لتشكل مصدر قلق إقليمي على الأقل، إذ إن 40 في المئة من شحنات الذرة والقمح السنوية لأوكرانيا تذهب إلى أسواق الشرق الأوسط أو إفريقيا.

وتصنف وزارة الزراعة الأمريكية، روسيا على أنها أكبر مصدر للقمح في العالم بأكثر من 38 مليون طن سنويا، بينما تأتي أوكرانيا خامسا بنحو 18 مليون طن. أيضا فإن أوكرانيا والولايات المتحدة

من 13 مليون طن من الحبوب خلال العام الجاري. وتعتمد مصر على مناقصات شراء قمح ضخمة، لدرجة أنها تؤثر على حركة أسعار القمح العالمية، كما يقول تقرير لمجلة The Economist البريطانية.

وتعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، بمتوسط سنوي 13.8 مليون طن معظمها قادم من روسيا بـ 66 في المئة من مجمل الواردات، يضاف إليها قرابة 9 ملايين طن من الإنتاج المحلي. ويعتمد استقرار مصر على هذه الواردات، حيث تستخدم الحكومة القمح لإنتاج الخبز المدعوم، الذي تعتمد عليه الكثير من العائلات بدورها. ويُذكر أنه حين رفع الرئيس الأسبق أنور السادات هذا الدعم في عام 1977؛ اندلعت أحداث الشغب في البلاد قبل أن يتراجع عن قراره سريعاً. بينما كانت مطالب المصريين الثلاثة الرئيسية حين ثاروا عام 2011 هي: "عيش، حرية، عدالة اجتماعية". وربما تبين لاحقاً مدى صعوبة تحقيق المطالبين الأخيرين، لكن توفير أرغفة الخبز الرخيصة ما يزال مستمراً. إذ يُباع الرغيف الصغير مقابل خمسة قروش (ثلث بنس أمريكي)، وهو سعرٌ أقل بكثير من تكلفة إنتاجه. بينما يُمثل اضطرابٍ محتمل في أسواق هذه السلعة الآن تهديداً لهذه السلعة الأساسية المصرية، وسبب الاضطراب هو أنّ غالبية واردات القمح المصرية تأتي من روسيا وأوكرانيا الزاحفتين نحو الحرب. وقد دفعت مصر 350 دولاراً للطن في آخر مناقصةٍ أجرتها بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني. وهذا أكثر من المبلغ المخصص في الميزانية بـ 100 دولار. وبهذا ستدفع مصر 1.5 مليار دولار إضافية للقمح في العام الجاري (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي).

كارثة غذائية عالمية

خلال العام الماضي، بلغت أسعار القمح أعلى مستوياتها منذ نحو عقد. ويرجع ذلك لعددٍ من العوامل التي تتضمن ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة، وسوء الطقس، وتراكم الشحنات في الموانئ بسبب الجائحة. كما جاءت الضريبة التي فرضتها روسيا على الصادرات، بغرض إبقاء الفائض في البلاد، لتزيد الطين بلة.

ولسوء الحظ، يأتي جزء كبير من إنتاج القمح في أوكرانيا من سلة خبزها التاريخية شرق البلاد، وهي مقاطعات خاركيف ودينيبوربتروفسك وزابوريزهيا وخيرسون، الواقعة إلى الغرب من دونيتسك ولوهانسك، والتي تسيطر عليها بالقوات المدعومة من روسيا.

التأثيرات على العالم العربي

بينما لا تتوفر معلومات عن مصادر الواردات العربية من القمح في أرقامها الرسمية، فقد أوردت "فاو" أن نصف القمح المستهلك في لبنان خلال 2020 قدم من أوكرانيا. ومن بين 14 دولة تعتمد على الواردات الأوكرانية في أكثر من 10 في المئة من استهلاكها للقمح، يواجه عدد كبير بالفعل انعدام الأمن الغذائي بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر أو العنف المباشر.

فعلى سبيل المثال، يستورد اليمن وليبيا 22 و43 في المئة على التوالي من إجمالي استهلاكهما للقمح من أوكرانيا، أما مصر فاستوردت أكثر من 3 ملايين طن متري في 2020، أي حوالي 14 في المئة من إجمالي قمحها. وتظهر بيانات وزارة الزراعة الأمريكية، أن الجزائر وهي من كبار مستهلكي القمح عالمياً، استوردت من روسيا قرابة 7 ملايين طن في 2020، بينما استورد المغرب 4.8 ملايين طن، من روسيا كذلك. وكانت روسيا أيضاً مصدراً رئيسياً للقمح المستهلك في العراق بمقدار 3.3 ملايين طن في 2020، واليمن 3.3 ملايين طن، والسعودية 3.2 ملايين طن، والسودان 2.7 مليون طن، والإمارات 1.8 مليون طن، وتونس 1.6 مليون طن.

وتظهر بيانات منصة "STATISTA" للإحصاءات الاقتصادية، أن إجمالي إنتاج العالم من القمح سجل في 2021، نحو 774.8 مليون طن متري، صعوداً من 762.2 مليون طن متري في 2020. والرقم المسجل العام الماضي، يعتبر الأعلى في تاريخ إنتاج القمح عالمياً، فيما تشير توقعات المنصة لصعود الإنتاج هذا العام إلى 778.6 مليون طن.

وتعدُّ مصر أكبر مشترٍ للقمح في العالم، حيث تنوي استيراد أكثر

الإنتاج، الأمر الذي قاد في النهاية إلى تراجع زراعة القمح خلال عامي 2014 و2015، فإن سيناريو احتلال الجيش الروسي للأراضي الأوكرانية وفرار الفلاحين والمزارعين هو أكبر ضربة للقمح الأوكراني، الذي تعتمد عليه دول كثيرة في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

الخيارات والبدائل

إن التوتر الحاصل في البحر الأسود، سوف يقود لرفع قيمة التأمين على الشحن والنقل في أقصر طريق لشراء القمح، بالنسبة للمنطقة العربية، حيث يعبر القمح من البحر الأسود وبحر أزوف ويمر من مضيق البوسفور والدردنيل إلى الدول العربية، خاصة تلك في شمال أفريقيا، حيث استقبلت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا 40 في المئة من صادرات القمح الأوكراني العام الماضي، وفق حسابات دائرة الصادرات الأوكرانية.

وتعد الآثار المضاعفة المحتملة لاضطرابات الأغذية أكثر من مجرد تأثيرات نظرية. فمثلاً في عام 2010 بعد أن دمر الجفاف محصول القمح الروسي فرضت موسكو حظراً على تصدير القمح لتأمين الإمدادات المحلية. وفي حين أصبحت روسيا لاعباً رئيسياً في الإمدادات الغذائية في الشرق الأوسط، لم يكن هذا هو الحال فقط. ففي عام 2001، صدرت روسيا 696 ألف ميغا طن من القمح، بينما في عام 2020، على الرغم من جائحة كوفيد-19، صدر الاتحاد الروسي 38 مليون ميغا طن. بمعنى آخر، على الرغم من التصور بأن موسكو لا تصدر سوى الأسلحة والطاقة، فقد طورت روسيا في الواقع صناعة قوية لتصدير القمح، يعد الشرق الأوسط أحد أهم أسواقها.

وإذا رد الحلفاء الغربيون على الغزو الروسي بفرض عقوبات على الصادرات الغذائية الروسية أو من خلال حظر موسكو من نظام سويفت -نظام الدفع الدولي الذي تستخدمه البنوك في جميع أنحاء العالم- فليس من المستبعد أن ترتفع أسعار السلع الأساسية في الشرق الأوسط والعالم إلى عنان السماء، خصوصاً فإنه في ظل اقتصاد "معوّلم"، فإن التأثيرات على توافر الغذاء تكون محسوسة

وتُعد الأراضي الأوكرانية، لا سيّما الجزء الشرقي منها، أحد أكثر المناطق خصوبة على وجه الأرض، لذا يُطلق على أوكرانيا ولعدة قرون اسم "سلة غذاء أوروبا". وتعتبر صادرات كييف الزراعية سريعة النمو، مثل الحبوب والزيوت النباتية ومجموعة من المنتجات الأخرى، ضرورية لإطعام شعوب إفريقية وآسيوية. وتصدر أوكرانيا الذرة والشعير والقمح، ويُعد الأخير صاحب التأثير الأكبر على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2020، صدرت كييف نحو 18 مليون طن من القمح من إجمالي محصول يبلغ 24 مليون طن، ما يجعلها خامس أكبر مصدر للقمح في العالم. وتصل محاصيل كييف من القمح إلى مختلف قارات العالم. ولهذه الأسباب، يتوجّس خبراء من أنّ أيّ حراك عسكري قد يعني انخفاضات حادة في إنتاج القمح وهبوطاً حاداً في صادرات القمح الأوكراني.

وستكون تداعيات ملف القمح الروسي والأوكراني، وكل أنواع القمح التي تزرعها دول قريبة من الصراع، في البحر الأسود، مثل: بلغاريا، ورومانيا، كبيرة على المنطقة العربية، وغيرها من الدول التي ليس لديها اكتفاء ذاتي من القمح، وخاصة الدول العربية التي تستورد وتزرع القمح والشعير لحسابها في روسيا وأوكرانيا.

وتحتل روسيا مع أوكرانيا نصيب الأسد في زراعة وتصدير القمح والذرة في العالم، وشكلت صادراتهما معاً من القمح نحو 23 في المئة من التجارة العالمية عام 2021، وفق أرقام وزارة الزراعة الأمريكية. وبحسب تقديرات لمعهد دراسات السوق الزراعية "إيكار" في موسكو، فقد كان محصول القمح الروسي عام 2021 ما بين 74 و75 مليون طن. وبحسب إحصاءات وكالة رويترز، فإن صادرات أوكرانيا من الحبوب في العام الجاري، سوف تصل إلى 12 في المئة من صادرات القمح العالمية، و16 في المئة للذرة، و18 في المئة للشعير، و19 في المئة للذرة حال عدم اندلاع الحرب، لكن حدوث أي سيناريو من سيناريوهات الحرب، سواء الخاطفة أو الطويلة، سوف يؤثر سلباً على إنتاج وتصدير القمح والحبوب الأوكرانية.

وقياساً إلى ما حدث عام 2014، حيث ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، ما أدى إلى تراجع العملة المحلية، وزيادة تكاليف

بعيداً عن الخطوط الأمامية.

وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن أنّ التوترات على الحدود الشرقية لأوكرانيا مع روسيا، ساهمت في رفع أسعار القمح المتداول في بورصة شيكاغو للعقود الآجلة، حيث زاد السعر بنسبة 7 في المئة في شهر يناير (كانون الثاني) الماضي، أي بنسبة 8 دولارات للبوشل الواحد (مكيال الحبوب). ومن هذا المنطلق تنظر دولة مثل المملكة العربية السعودية، التي شجعت خلال الفترة الأخيرة، القطاع الخاص لديها على الاستثمار في زراعة القمح في روسيا، وإعادة تصديره إلى المملكة، في توفير بدائل للقمح والشعير الروسي والأوكراني.

وفي المغرب تدرس الرباط عدة سيناريوهات لضمان الإمدادات الرئيسية من القمح، في ظل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ولا سيما أن البلدين مصدران رئيسيان للقمح للمغرب، حيث أنّ استمرار الأزمة الأوكرانية الروسية لفترة طويلة سوف تترك تداعياتها على مشتريات

القمح المغربية.

في الموازة، فإنّ الدول العربية سواء في المشرق أو المغرب العربي، والتي تتمتع بعلاقات جيدة للغاية مع باقي المنتجين للقمح في العالم، مثل: فرنسا، وأستراليا، والولايات المتحدة، سوف يوفر لها بدائل سريعة وجاهزة لتعويض أي نقص في القمح الأوكراني والروسي.

باختصار، يمكن القول إنّ تداعيات حرب أوكرانيا له عواقب وخيمة على العالم كله سياسيا واقتصاديا.. نفطيا وتجاريا وماليا.. خصوصا وأنّ العالم لم يستفك بعد من ارتدادات جائحة "كورونا" على الاقتصاد العالمي خصوصا في ما يتعلّق بسلاسل التوريد والطاقة والنقل والشحن.

فهل يكون التصعيد العسكري مجرد أدوات ضغط على طاولة المفاوضات من أجل الوصول الى تقاهمات تنزع فتيل الأزمة؟ .



تراجع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي على وقع ارتفاع مستوى عدم اليقين وتزايد المخاطر

تقرير لـ "صندوق النقد الدولي"



أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، أنه على الرغم من أن التعافي الاقتصادي العالمي لا يزال مستمرا، لكن وتيرته تراجعت مع ارتفاع مستوى عدم اليقين وتزايد المخاطر. وفي هذا الإطار خفّض صندوق النقد من التنبؤات العالمية لعام 2022 إلى 4,4 في المئة، وهو مستوى لا يزال جيدا، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى إعادة تقييم آفاق النمو في الولايات المتحدة والصين. وبيّن التقرير أنّ المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تباطؤ زخم النمو بسبب حرب أوكرانيا، وظهور السلالة المتحورة "أوميكرون" والانقطاعات المتواصلة في سلاسل الإمداد. وكانت قراءات التضخم أعلى من المتوقع في العديد من الاقتصادات، ولا تزال الأسواق المالية متقلبة، فضلا عن الزيادة الحادة في الاضطرابات الجغرافية-السياسية.

من تدابير لاجتيازه. وعلى هذا الصعيد يشير الصندوق إلى أهمية التركيز على ثلاث أولويات من أجل تعافي الاقتصاد العالمي:

أولا: الحاجة إلى بذل جهود أوسع نطاقا لمكافحة "كوفيد الاقتصادي طويل الأمد"

من المتوقع وفق صندوق النقد الدولي أن تبلغ خسائر الناتج

بحسب صندوق النقد الدولي فإنّ العالم يحتاج إلى تعاون دولي قوي ودرجة استثنائية من سرعة الاستجابة. ويعني هذا في معظم البلدان ضرورة الاستمرار في دعم النمو والتوظيف مع إبقاء التضخم تحت السيطرة والحفاظ على الاستقرار المالي - وكل ذلك في سياق مستويات الدين المرتفعة. ويوضح تقرير الصندوق مدى تعقد مسار التعافي المالي بالعقبات وما يمكن أن يتخذه صناع السياسات

يهدد بتفاقم التباعد الخطير بين البلدان.

فما الذي يمكن القيام به، إذن؟ إن التحرك القوي على صعيد السياسات، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وبرامج تعليم المهارات الجديدة، والتدريب التعويضي للمدرسين، وإرشاد الطلاب، كلها سيساعد الاقتصادات على العودة إلى المسار الصحيح وبناء الصلابة اللازمة لمواجهة التحديات الصحية والاقتصادية في المستقبل.

ثانياً: حاجة البلدان إلى اجتياز دورة التشديد النقدي

في ظل الفروق الملحوظة بين الاقتصادات ومستوى عدم اليقين المرتفع في المرحلة المقبلة، يستمر تراكم الضغوط التضخمية في العديد من البلدان، مما يدعو إلى سحب تدابير التيسير النقدي حيثما اقتضى الأمر ذلك.

وفي المرحلة المقبلة، من المهم معايرة السياسات بما يتناسب مع ظروف كل بلد. ويعني هذا سحب تدابير التيسير النقدي في بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حيث تعاني أسواق العمل من نقص المعروض وارتفاع معدلات التضخم المتوقعة. وهناك بلدان أخرى، منها بلدان منطقة اليورو، تستطيع التحرك بوتيرة أبطأ، ولا سيما إذا كان ارتفاع التضخم يرتبط في معظمه بأسعار الطاقة. غير أن هذه البلدان أيضاً ينبغي أن تكون على استعداد للتحرك إذا ما وردت بيانات اقتصادية تقتضي تسريع التحول في السياسات.

وبالطبع، يظل من الضروري الإفصاح عن أي تحول بصورة واضحة من أجل حماية الاستقرار المالي في الداخل والخارج. وقد اضطرت بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية بالفعل لمكافحة التضخم برفع أسعار الفائدة. وقد يتطلب تنفيذ التحول اللازم في السياسات لدى الاقتصادات المتقدمة إجراء مزيد من التشديد عبر مجموعة أكبر من البلدان. ومن شأن هذا أن يزيد من حدة المفاضلات الصعبة بالفعل التي تواجه البلدان في الجمع بين ترويض التضخم ودعم النمو والتوظيف.

ولا تزال الأوضاع المالية العالمية مواتية نسبياً حتى الآن،

العالمي التراكمية من جراء الجائحة نحو 13,8 تريليون دولار حتى نهاية عام 2024. وتمثل سلالة "أوميكرون" المتحورة الجديدة أحدث تذكرة باستحالة تحقيق التعافي الدائم والشامل للجميع ما دامت الجائحة مستمرة. غير أنه لا تزال هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن مسار الفيروس بعد أوميكرون، بما في ذلك مدى استمرارية الحماية التي تتيحها اللقاحات أو الإصابات السابقة، ومخاطر ظهور متحورات جديدة.

وفي هذه البيئة، تصبح أفضل وسيلة للدفاع هي التحول من التركيز الحصري على اللقاحات إلى ضمان قدرة كل بلد على الوصول العادل إلى مجموعة شاملة من وسائل التصدي لكوفيد-19- باستخدام اللقاحات واختبارات تشخيص الإصابة والعلاجات المختلفة. وللحفاظ على حداثة هذه الأدوات في ظل تطور الفيروس، سيتعين توجيه استثمارات مستمرة إلى أعمال البحث الطبي، وتزويد المرض، والنظم الصحية التي تصل إلى كل شبر في كل مجتمع. وسيكون توفير 23,4 مليار دولار مقدماً لسد فجوة تمويل "مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19" (Act-Accelerator) خطوة مهمة تكفل التمويل مسبقاً لتوزيع هذه الأدوات الديناميكية في كل مكان. واعتباراً من الآن، سيكون توثيق التنسيق بين وزراء المالية والصحة في بلدان مجموعة العشرين أمراً ضرورياً لتعزيز الصلابة - سواء في مواجهة احتمال ظهور سلالات جديدة متحورة من فيروس كورونا-سارس-2، أو الجوائح القادمة التي يمكن أن تفرض مخاطر نظامية.

وسيساعد إنهاء الجائحة أيضاً في معالجة الندوب الناجمة عن كوفيد الاقتصادي طويل الأمد. ولنفكر هنا في الاضطرابات العميقة التي أصابت الكثير من مؤسسات الأعمال وأسواق العمل. ولنفكر أيضاً في التكلفة التي يتحملها الطلاب حول العالم على مدار حياتهم والتي تصل إلى ما يقدر بنحو 17 تريليون دولار تقريباً بسبب خسائر التعلم وتراجع الإنتاجية والاضطرابات في أوضاع التوظيف.

وكانت لإغلاق المدارس تداعيات حادة للغاية على الطلاب في الاقتصادات الصاعدة خصوصاً حيث كانت مستويات التحصيل الدراسي أدنى بكثير في الأصل مقارنة بالاقتصادات الأخرى - مما

العجز والدين لتلبية احتياجاتها المحددة. فعلى سبيل المثال، هناك ما يدعو إلى التعجيل بخفض الدعم المالي في البلدان التي أحرزت تقدماً أكبر على مسار التعافي. وسيؤدي هذا بدوره إلى تيسير التحول في السياسة النقدية في هذه البلدان من خلال تخفيض الطلب ومن ثم المساعدة في احتواء الضغوط التضخمية.

وتواجه بلدان أخرى، ولا سيما في العالم النامي، مفاضلات أصعب بكثير. فقد عانت هذه البلدان من ندرة مواردها المالية طوال الأزمة، مما تسبب في إضعاف التعافي وتعميق الندوب الناجمة عن طول أمد كوفيد الاقتصادي. ولا يوجد مجال أمام هذه البلدان لكي تستعد لاقتصاد أكثر خضرة واعتماداً على الوسائل الرقمية في مرحلة ما بعد الجائحة.

فعلى سبيل المثال، وصف الصندوق في العام الماضي كيف تستطيع سياسات الإمداد الخضراء، بما في ذلك برنامج للاستثمارات العامة على مدار عشر سنوات، رفع الناتج العالمي السنوي بمتوسط 2% تقريبا مقارنة بالسيناريو الأساسي في المتوسط على مدار الفترة 2021-2030.

وكل هذه الإجراءات على صعيد السياسات يمكن أن تساعدنا في العثور على أسلوب حياة جديد لعالم أكثر عرضة للصدمات. غير أن الديون قد تشكل عائقاً أمام هذه الإجراءات. إذ تشير تقديراتنا إلى أن حوالي 60% من البلدان منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة بالفعل أو معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها، وهي نسبة تعادل ضعف المستويات المسجلة عام 2015. وستحتاج هذه الاقتصادات وغيرها الكثير إلى تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية، والحصول على مزيد من المنح والتمويل الميسر، وكذلك المزيد من المساعدات من أجل التعامل الفوري مع الديون.

ويتضمن ذلك تعزيز الإطار المشترك الذي وضعته مجموعة العشرين لمعالجة الديون. وينبغي أن يبدأ العمل في هذا الخصوص بتجميد مدفوعات خدمة الديون أثناء التفاوض في ظل الإطار. وثمة حاجة لاعتماد إجراءات أسرع وأكثر كفاءة، مع مراعاة الوضوح في الخطوات المطلوبة، حتى يكون الجميع على دراية بالمسار المستقبلي، من تشكيل لجان الدائنين إلى إبرام اتفاقية لتسوية

وهو ما يرجع جزئياً إلى أسعار الفائدة الحقيقية السالبة في معظم بلدان مجموعة العشرين. ولكن في حالة التشديد المفاجئ للأوضاع المالية، يجب أن تكون البلدان الصاعدة والنامية على استعداد لمواجهة احتمالية انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية.

واستعداداً لذلك، ينبغي أن يسعى المقترضون إلى تمديد آجال ديونهم الآن حيثما أمكن ذلك، مع احتواء أي تراكمات جديدة في الديون المقومة بالعملة الأجنبية. وحين تطرأ الصدمات بالفعل، تصبح أسعار الصرف المرنة عاملاً مهماً لامتناعها في معظم الحالات، ولكنها ليست الأداة الوحيدة المتاحة. وفي حالة ارتفاع التقلب، قد يكون من الملائم التدخل في سوق الصرف الأجنبي، على غرار إندونيسيا التي نجحت في ذلك عام 2020. وقد يكون اتخاذ تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية أمراً ملائماً أيضاً في أوقات الأزمات الاقتصادية أو المالية، كما حدث في آيسلندا عام 2008 وقبرص عام 2013. وتستطيع البلدان اتخاذ تدابير احترازية كلية للوقاية من المخاطر في القطاع المالي غير المصرفي أو في حالة حدوث طفرة في أسواق العقارات. وبالطبع، قد تظل الحاجة قائمة للجمع بين هذه التدابير وإجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي. وبعبارة أخرى، علينا أن نتأكد من قدرة كل البلدان على التحرك بأمان حتى تجتاز دورة التشديد النقدي.

ثالثاً، ضرورة قيام البلدان بتحويل موضع تركيزها إلى استدامة الهابطة العامة

تحتاج البلدان وقد بدأت تغلت من براثن الجائحة إلى معايرة دقيقة لسياسات المالية العامة. ومن السهل إدراك السبب: فالتدابير المالية الاستثنائية ساعدت على الحيلولة دون حدوث موجة أخرى من "الكساد الكبير"، لكنها تسببت أيضاً في رفع مستويات المديونية. فقد شهدنا في عام 2020 أكبر طفرة في الدين خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، مع ارتفاع الدين العالمي - العام والخاص - إلى 226 تريليون دولار أمريكي.

ويعني هذا بالنسبة لكثير من البلدان ضمان الاستمرار في تقديم الدعم للنظم الصحية والفئات الأكثر هشاشة، مع تخفيض مستويات

الحيوية لمواجهة الجائحة في مقدونيا الشمالية، وتعزيز القدرة على إنتاج اللقاحات في السنغال.

ولتعزيز أثر هذا التوزيع، نشجع على تحويل حقوق السحب الخاصة الجديدة من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر الذي نتيج من خلاله تسهيلات تمويلية ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، والصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة الذي أنشئ مؤخرا.

ويستطيع "الصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة"، من خلال أسعار فائده الأدنى وأجال استحقاقه الأطول، أن يمول سياسات المناخ والتأهب للجوائح والتحول الرقمي التي من شأنها تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي لعقود قادمة. وقد قدمت مجموعة العشرين دعما قويا للصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة، ونأمل أن يدخل حيز التنفيذ الكامل هذا العام.

ونظرا لما تواجهه البلدان من تحديات متعددة، فسوف يدعمها الصندوق من خلال المشورة المقننة بشأن السياسات، وتنمية القدرات، والمساعدات المالية حيثما دعت الحاجة. والعمل الأساسي في هذا السياق هو توشي الاستجابة السريعة في كل جوانب صنع السياسات - ولكن حتى هذا لن يكفي.

الديون. وينبغي أيضا إتاحة استخدام الإطار لعدد أكبر من البلدان المثقلة بالديون.

دور الصندوق

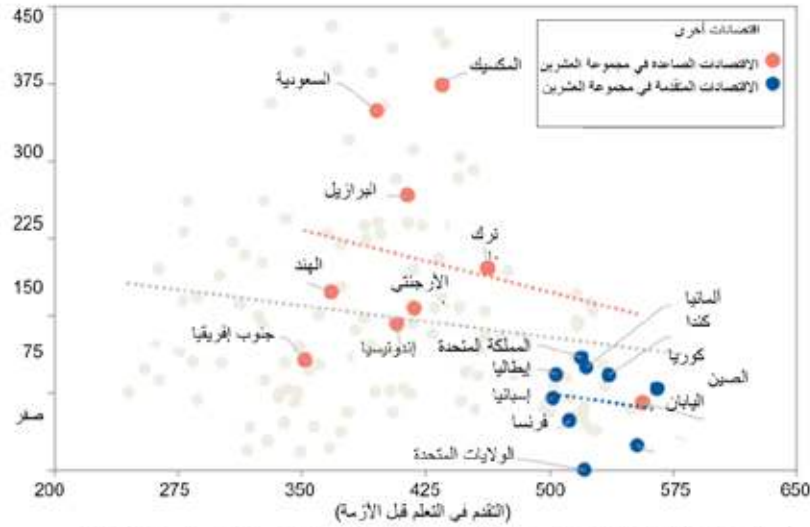
يساهم الصندوق بدور مهم في هذا المجال عن طريق تقديم أطر اقتصادية كلية وتحليلات لإمكانية الاستمرار في تحمل الديون. ونحن نشجع البلدان على زيادة الشفافية بشأن الديون، عن طريق طلب زيادة الإفصاح عن ديونها ودائنيها حال رغبتها في الحصول على تمويل من الصندوق، وكذلك العمل مع بلداننا الأعضاء من خلال المنهج متعدد الأبعاد للتعامل مع مكامن الخطر المتعلقة بالديون* الذي اشترك في إعداده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويجب أيضا الاستفادة من التوزيع التاريخي لمخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار أمريكي. فإلى جانب حيازة وحدات حقوق السحب الخاصة الجديدة ضمن الاحتياطات، بدأ عدد من البلدان بالفعل استخدامها لأغراض نافعة، مثل استيراد اللقاحات في نيبال، والإنفاق على القطاع الصحي والإمدادات



مزيد من التراجع

كانت لتوقف الدراسة تداعيات حادة للغاية بالنسبة للطلاب في الاقتصادات الصاعدة حيث كان التحصيل الدراسي أدنى بكثير في الأصل. (عدد أيام الإغلاق الكامل للمدرسة)

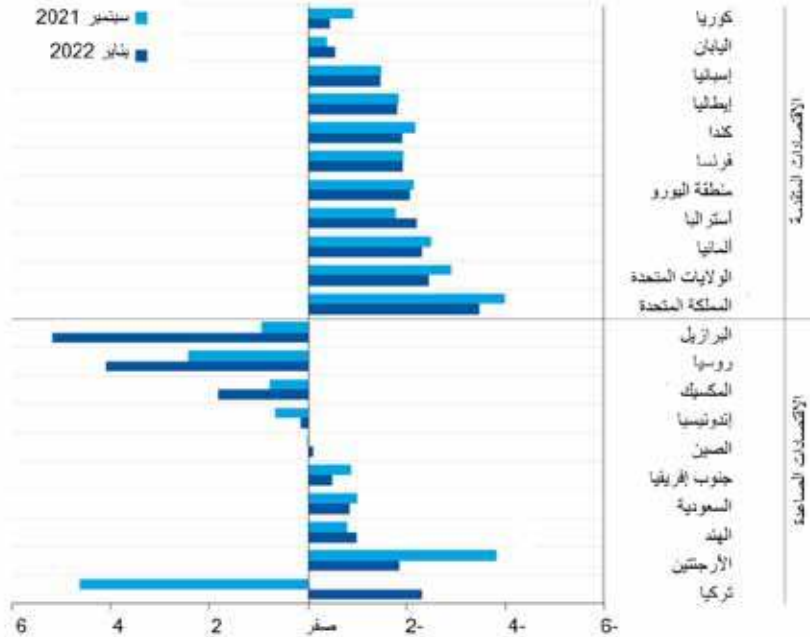


المصادر: دراسة Angrist et al. 2021، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: عند أيام الإغلاق الكامل للمدرسة يشير إلى الإغلاق الإلزامي للمدرسة بقرار من الحكومة والذي تتركه ما لا يقل عن 80% من الطلاب خلال الفترة من فبراير 2020 إلى أغسطس 2021. ويعرض المحور السيني نتائج التعلم المنشقة.

IMF

مجموعة العشرين: أسعار الفائدة الحقيقية للسياسة النقدية

(%، سعر فائدة السياسة النقدية المعدل لمراعاة توقعات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين لعام قادم)



المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Bloomberg, L.P.، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتولى البنك المركزي الأوروبي تنفيذ السياسة النقدية في منطقة اليورو ككل، بما في ذلك ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا. الصين: سعر الفائدة على معاملات إعادة التراء العكسية لسبعة أيام، ومنطقة اليورو: سعر الفائدة على تسهيلات الإئتماع

IMF



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

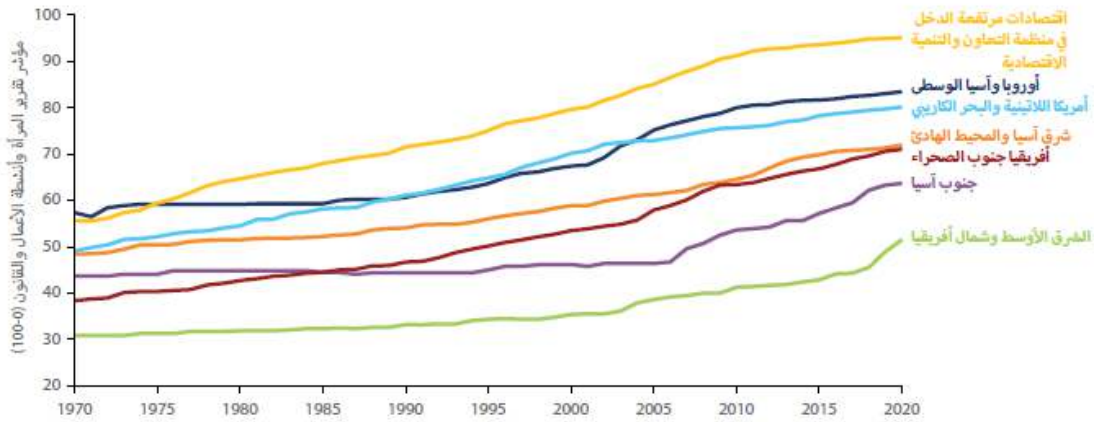
لا إنهاء فعال من دون إشراك المرأة في قلب الاقتصاد والعمل دائرة البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية



هناك أهمية كبرى لدور المرأة الريادية في تحسين قدرات القطاع الخاص وتفعيل دور المرأة العاملة فيه. وتزداد القناعة في عالم اليوم بأنه من الصعب جدا الوصول إلى الأهداف الإنمائية للدول من دون إشراك المرأة بشكل كاف في قلب الاقتصاد والعمل.

في عدد الإصلاحات المتخذة، من إجراءات وقوانين وتطورات وأنظمة، في سبيل دعم دور المرأة في ريادة الأعمال ودخول سوق العمل، بما يحقق مساواة قانونية أكبر للمرأة، لا تزال المنطقة تسجل أدنى متوسط علامات بين جميع مناطق العالم، 51.5 نقطة من أصل 100، بما يعني أن الطريق لا يزال طويلا في هذا المجال. ويوجد فارق شاسع وكبير في الأداء بين الدول العربية، وهو فارق يتجاوز 60 نقطة بين الاقتصادات ذات العلامات الأدنى

يمكن القول إن الإصلاح القانوني يعتبر الخطوة الأولى في العملية، وهو شرط مسبق وأساسي من أجل دعم البيئة الممكنة لمشاركة المرأة في الاقتصاد. ويعتمد النجاح على أربعة عناصر مشتركة: التزام الحكومة القوي، التعاون الفاعل بين الوزارات وأصحاب العلاقة، نشر حملات التوعية الداعمة للإصلاحات، الإدراك القوي للمرأة بدورها الأساسي والفاعل. ورغم أن الدول العربية سجلت أكبر زيادة في السنوات الأخيرة



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. ملاحظة: يبين الشكل التغير في متوسط درجات مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في سبع مناطق بين عامي 1970 و 2020.

يقبل احتمال إدارتهن للأعمال، فيما لا يزال تمثيل المرأة في السياسة الرسمية من بين الأدنى في العالم، مع مشاركة محدودة للغاية في البرلمان وعبر المجالس البلدية وفي مجلس الوزراء. ولا يقتصر تأثير كل هذه العوامل مجتمعة على النساء فحسب، بل تؤثر أيضاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد والسرعة التي يمكن للبنان أن يتعافى بها.

وتفيد استطلاعات أخيرة للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن نسبة 56% من النساء من العالم العربي غير مستخدمات للإنترنت. بالتالي، يجب التركيز على زيادة محو الأمية الرقمية والتدريب عبر الإنترنت بما يسمح للمرأة باكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي، لا بل والابداع في المجال الرقمي، وهي بالتأكيد قادرة على ذلك.

إن التحولات العميقة الجارية حالياً في المجتمع والاقتصاد بسبب التقدم السريع في القطاعات التكنولوجية والرقمية تمثل فرصة ذهبية

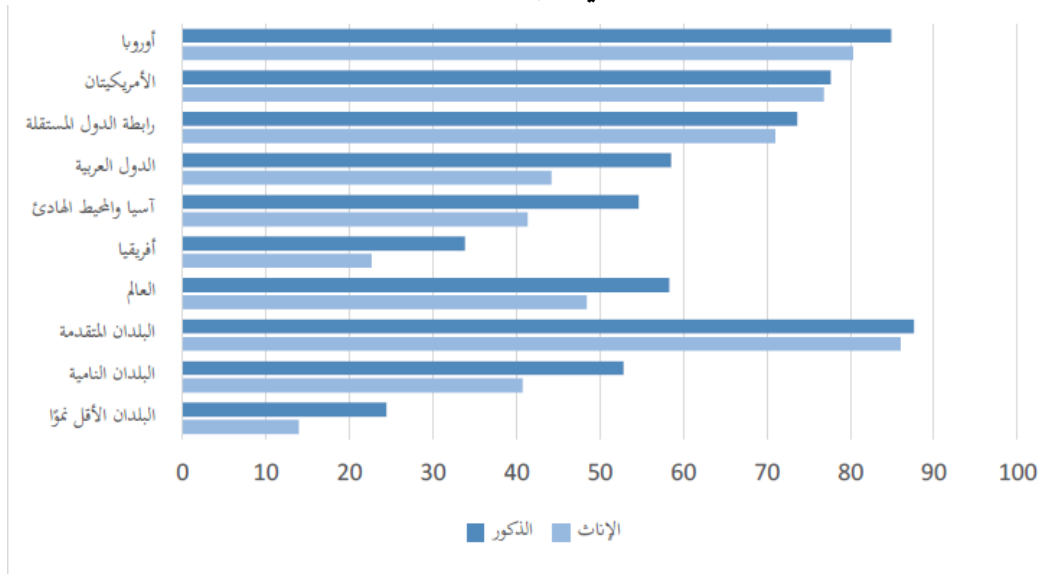
والعلامات الأعلى. ففي حين حققت دولة الإمارات 82.5 نقطة، سجلت غزة والصفة الغربية 26.3 نقطة فقط. وهذا فرق شاسع وواسع في منطقة واحدة وهو أوسع فارق على مستوى العالم.

في الواقع، على الرغم من الاتجاهات التي تشير إلى أن المعدلات آخذة في الازدياد، لا تزال المنطقة العربية تمثل أدنى معدل لمشاركة الإناث في القوى العاملة في العالم. في الواقع، يشير تقرير حديث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن 16 دولة عربية لديها نسبة مشاركة نسائية أقل من 50 في المائة، بينما أبلغت دول أخرى عن معدلات أقل من 20 في المائة، بما في ذلك اليمن، التي لديها أدنى معدل للإناث، ونسبة المشاركة في القوى العاملة 6.3 في المائة.

وبالنسبة إلى لبنان، فبينما أحرز تقدماً في المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم، لكن النساء لا تزال أكثر عرضة للبطالة من الرجال، ويقبل احتمال حصولهن على مدخرات، كما



معدل انتشار الإنترنت بالنسبة إلى الرجال والنساء في عام 2019



الاتحاد الدولي للاتصالات

خلال 3 مراحل:

- مرحلة ما قبل الحضانة: برنامج توعية حول زيادة الأعمال بهدف اختيار رواد الأعمال المحتملين.
- مرحلة حضانة رائد ورائدة الأعمال
- مرحلة النمو وما بعد الحضانة، حيث يتم تقديم مجموعة من الخدمات الإدارية والمالية والدعم الفني.
- ◀ بالإضافة إلى إطلاق مبادرة لتشجيع الابتكار وزيادة الأعمال لدى طلاب المدارس الثانوية والمهنية.



للمرأة لردم الفجوة المستمرة بين الجنسين والتي تعيق قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والمشاركة في الاقتصاد. ولقد بادر اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع عدد من الجهات العربية والدولية المرموقة بإطلاق عدد من المبادرات الجديدة، وأهمها:

1. إطلاق مسابقة رالي العرب، وهي أكبر مسابقة في العالم العربي لدعم رواد الأعمال من الشباب والشابات.

2. مبادرة إنشاء وتشغيل مراكز متخصصة في الغرف العربية لدعم زيادة الأعمال والابتكار، بما فيه:

- ◀ تحديد متطلبات البيئة الاقتصادية والرقمية المطلوبة في البلد.
- ◀ تنفيذ برامج تدريب مدربين.
- ◀ إنشاء مراكز زيادة الأعمال في الغرف العربية المختارة.
- ◀ تدريب الكوادر المرشحة لإدارة الإرشاد الريادي على نظم الحضانة.
- ◀ تفعيل المبادرة داخل مراكز رواد ورائدات الأعمال من



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المهولة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المهولة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

كيف سيتأثر قطاع السياحة العربي جراء الحرب الروسية - الأوكرانية؟!

إعداد: محمد مزهر



بينما تشتعل المعارك في أوكرانيا مع استمرار العملية العسكرية الروسية، فقد بدأت تداعيات الحرب المستعرة تتجلى وتلقي بظلالها "القائمة" على القطاع السياحي العالمي بوجه عام، والعربي على وجه الخصوص، حيث يلاحظ انقطاع قدوم السياح الأوكرانيين، وإلغاء بعض الروس حجوزاتهم، على مدار الأيام القليلة الماضية.

السياحي المصري بعد حادث الطائرة الروسية في سيناء في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، حين أوقف الروس رحلاتهم إلى المنتجعات السياحية المصرية.

وتداركا لتداعيات الأزمة، فقد وجّه وزير السياحة والآثار خالد العناني جميع الفنادق والقرى السياحية بحسن استقبال السياح الروس والأوكرانيين، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لهم وتأمين كل متطلباتهم.

وناقش مجلس الوزراء المصري التداعيات الاقتصادية للأزمة في أوكرانيا، وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي إن الحكومة تتابع

يحبس مئات الآلاف من المصريين العاملين في القطاع السياحي أنفاسهم خوفاً من تأثر الحركة السياحية في مصر، لا سيما في منتجعات شرم الشيخ والغردقة، حيث يمثل السياح الروس والأوكرانيون نسبة كبيرة من السياح القادمين إلى البلاد.

واحتل السياح الروس على مدار سنوات، الترتيب الأول من حيث العدد بين زوار مصر، وكانت أعدادهم تقدر بالملايين قبل تراجعها عام 2015، وبدأت تعود للتحسن في نهايات عام 2021 وبدايات العام الحالي 2022.

في حين كانت السياحة الأوكرانية إلى مصر قبلة الحياة للقطاع

الأوكرانية نتائج سلبية على مستوى عدد الوافدين من هذين البلدين اللذين باتا من أهم الأسواق السياحية الجديدة التي باتت تتعامل معها تونس في ظل انكماش وتذبذب الأسواق التقليدية في الفضاء الأوروبي المجاور.

مورد أساسي للمغرب

ويواصل المغرب متابعة تطور الأحداث بقلق، وأسف للتصعيد العسكري الذي تسبب حتى الآن في سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، وفي معاناة إنسانية من كلا الجانبين، خاصة وأن هذا الوضع يؤثر على جميع السكان والدول في المنطقة وخارجها.

وانطلاقاً من المصالح المشتركة وحرص المغرب على عدم اتخاذ أي موقف عدائي تجاه روسيا، فقد أثر عدم التصويت على القرار الدولي الذي يدين روسيا في مجلس الأمن. كما أن لدى المغرب علاقات اقتصادية بارزة مع روسيا، حيث كانت السوق البديل للمغرب في ضغطه على الاتحاد الأوروبي بخصوص اتفاقيات الصيد البحري والفلاحة. كما أن روسيا مورد أساسي للمغرب في عدد من المعادن وبعض المنتجات الفلاحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياح الروس يأتون على رأس قائمة من يختارون المغرب للسياحة، ويصرفون أكثر من غيرهم، وسياحتهم تترك القيمة المضافة، عكس السياح الآخرين. مع الإشارة إلى أنه منذ زيارة الملك المغربي لروسيا قبل سنوات تضاعفت المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من أربع مرات.

دبي.. وأهوال الروس الطائلة

وتكسب دبي هي الأخرى أموالاً طائلة من السياح الروس، حيث زارها نحو 374 ألف سائح على الأقل من روسيا عام 2021. ومن المتوقع أن يُدرّ السياح الروس على الخليج دخلاً يُقدّر بنحو 1.2 مليار دولار بحلول عام 2023، وفقاً للبيانات التي صدرت عن ملتقى سوق السفر العربي عام 2020. وبين التقرير أنه من المرجح أيضاً أن تحتفظ دولة الإمارات بمركز الصدارة كوجهة خليجية مفضلة للزوار الروس على المدى الطويل.

وتصدر الهند قائمة الأسواق المُصدرة للزوار الدوليين إلى دبي، مستحوذة على 19.4 في المئة من الإجمالي، تلتها روسيا، ثم فرنسا، والولايات المتحدة، ومصر، وباكستان، وألمانيا، في حين

من كُتبت تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية، ونطاق تداعياتها على الصعيد العالمي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

تونس والتداعيات السلبية

القطاع السياحي في تونس بدوره ليس بمنأى عن تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، حيث توقع وزير السياحة التونسي معز بلحسين، بتأثر القطاع السياحي بالحرب الروسية الأوكرانية، قائلاً إنها ستكون ذات تداعيات مباشرة وغير مباشرة. وتوقع أن تتوصل تونس من خلال خلية أزمة ويقظة أحدثتها صلب وزارة السياحة إلى إيجاد حل للأزمة.

وتعدّ السوق الروسية ثاني أكبر سوق سياحية في تونس، حيث سجلت سنة 2019، السنة التي أصبحت مرجعية بالنسبة لمتابعي أداء السياحة التونسية، توافد ما لا يقل عن 630 ألف سائح روسي و330 ألف سائح أوكراني، مما أنعش القطاع السياحي وجعله يسجل أكثر من 5 مليارات دينار تونسي (نحو 1.8 مليون دولار) من العائدات المالية، ونحو 9.5 مليون سائح.

وكشف الوزير بلحسين عن استقبال تونس نحو 90 ألف سائح روسي وسياح من بولونيا وتشيكيا خلال الموسم السياحي الماضي، وعن تحقيق تحسن من حيث عدد الوافدين بلغ نسبة 23 في المئة مقارنة بسنة 2020، وتحقيق تحسن على مستوى العائدات السياحية بـ13 في المئة.

وخلال سنة 2021، ارتفعت عائدات القطاع السياحي بنسبة 8 في المئة مقارنة مع النتائج المسجلة خلال سنة 2020. وكانت السلطات التونسية قد توقعت نمواً بنحو 10 في المائة، غير أن تأثيرات الجائحة وارتباك أداء القطاع السياحي قد خفضاً من تلك التوقعات.

ولتجاوز هذه السلبات، أعدت وزارة السياحة التونسية منذ بداية السنة، استراتيجية حكومية محلية ستفرض نتائجها إلى زيادة عدد الوافدين على تونس ليصل إلى حدود 5.7 مليون سائح مع عائدات مالية لا تقل عن 3.5 مليار دينار تونسي (نحو 1.23 مليار دولار)، خلال إجمالي الموسم السياحي. لكن يبقى تحقيق هذه التوقعات رهين تطورات الوضع الوبائي على المستويين المحلي والعالمي ومدى السيطرة على الجائحة، إضافة إلى طبيعة الإجراءات التي قد تفرضها الأسواق الوافدة على الوجهة التونسية، خاصة على مستوى قيود السفر، حيث من المنتظر أن تخلف الأزمة الروسية

السعودية لاستضافة منظمة السياحة العالمية بيوم السياحة العالمي 2023. كذلك تبنت منظمة السياحة العالمية لمبادرة السعودية وإسبانيا لتأسيس مجموعة عمل لإعادة تصميم مستقبل السياحة، كما أسست السعودية الأكاديمية العالمية للسياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، علاوة على التصديق على إطلاق المكتب الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في السعودية.

الجزائر والسوق الروسية الواعدة

أما الجزائر وقبل اندلاع شرارة الحرب الروسية - الأوكرانية، فقد بدأت حملة ترويجية لاستقطاب السوق السياحية الروسية باعتبارها سوقاً واعدة ومهمة، وتم إدراج استقطاب السياح الروس ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي أدرج مجموعة من الأسواق الواعدة ضمن أهدافه.

ومن أجل ذلك نظم عدد من وكالات السياحة والسفر لولايات الجنوب، رحلة استكشافية لوفد روسي مكون من وكالات سياحية ووسائل إعلام متخصصة في السياحة، إلى ولايتي تمنراست وجانت، في الفترة الممتدة من 15 إلى 23 أكتوبر (تشرين الأول) 2021. حيث هدف البرنامج الاستكشافي إلى إطلاق حملة خاصة لتنشيط السياحة واستقطاب السواح الروس. باعتبار أن السوق الروسية تحتل دائماً المراكز الأولى في قائمة الدول المصدرة للسياح.

الرد الروسي

في المحصلة يمكن القول، إن قطاع السياحة العالمي ولا سيما العربي، والذي لم يتعاف بعد من تداعيات جائحة كورونا، على موعد مع أزمة جديدة قد تهدد مرحلة الانتعاش التي كانت قد بدأت في الأشهر القليلة الماضية. وعلى هذا الصعيد أوصت وكالة السياحة الفدرالية الروسية "روستوريزم"، المواطنين الروس بعدم زيارة البلدان التي فرضت عقوبات وقيوداً على روسيا، سواء بغرض السياحة أو العمل إذا أمكنهم ذلك.

وأعلنت الوكالة بأن البقاء في هذه البلدان قد ينطوي على مخاطر، منها عدم استطاعتهم العودة بشكل آمن وفي الوقت المناسب لروسيا. أما بالنسبة لرحلات الإجازة، فأوصت الوكالة باختيار البلدان المفتوحة للسفر لأغراض السياحة والتي لم تفرض أي قيود ضد روسيا.

جاءت أوكرانيا بالمرتبة الثامنة (55 ألف زائر في 2021)، ثم كازاخستان في المرتبة التاسعة، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة العاشرة.

لكن في المقابل من المرجح أن تسفر الحرب الروسية الأوكرانية عن انخفاض في عدد الزوار الروس، خاصة إذا طالت المرحلة العسكرية للحرب، وكذلك تعليق عمل المزيد من البنوك الروسية على نظام سويفت للمراسلات بين البنوك، والذي يسهل عمليات الشراء الدولية. ونظراً للمخاوف بشأن سلامة المجال الجوي الروسي والأوكراني والبيلا روسي، عملت شركة طيران الإمارات في دبي وشركات الطيران الشريكة على تعليق رحلاتها بالفعل إلى العديد من المدن الروسية. وسيتأثر كذلك الإنفاق السياحي لكل زائر روسي تماشياً مع انخفاض التدفقات السياحية وتدهور سعر صرف الروبل مقابل الدولار. وذلك، وفقاً لدراسة أجرتها "فيزا"، باعتبار أن متوسط السياح الروس يميلون إلى الإنفاق أكثر من نظرائهم الأوروبيين والمكوث لفترات طويلة.

السعودية.. وتعظيم دور القطاع السياحي

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من غياب الأرقام الرسمية بشأن عدد السياح الوافدين إلى المملكة من روسيا أو أوكرانيا، إلا أن قطاع السياحة السعودي شهد عام 2021 إنجازات عديدة رغم التحديات المرتبطة بجائحة كورونا.

وبحسب وزارة السياحة السعودية، فإن نسبة التعافي في عدد الرحلات الوافدة للمملكة خلال 2021 (غير الحج والعمرة) بلغت 76 في المئة، رغم أن التعافي العالمي بلغ 24 في المئة عن مستويات 2019. بينما زاد نمو عدد العاملين في القطاع السياحي السعودي بنسبة 10 في المئة خلال 2021 مقارنة بالعام 2020. ونوه في هذا الإطار وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، إلى "أننا نهدف لتصل مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي في 2030 إلى 10 في المئة، وأن نستقبل 100 مليون زيارة سنوياً، ونضيف مليون وظيفة".

هذا وقد حققت السعودية إنجازات هامة على صعيد تنشيط القطاع السياحي، منها الفوز بمقعد النائب الأول للرئيس في المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية، وإدراج "رجال ألمع" على قائمة أفضل القرى السياحية في العالم، وكذلك اختيار

رئيس غرفة قطر يبحث التعاون الاقتصادي مع سلطنة عمان



التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان، أصيلة بنت سالم بن سليمان الصمصامية، حيث تمّ البحث في تعزيز التعاون الاقتصادي خصوصاً على صعيد القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يؤديه في سبيل تعزيز الاستثمارات وتنشيط التبادل التجاري ورفعها إلى مستويات أعلى.

وأكدت وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أنّ "سلطنة عُمان ستقدم حوافز ومزايا كبيرة للمستثمرين القطريين الراغبين في العمل بالسلطنة"، لافتة إلى "وجود فرص كبيرة للاستثمار في عُمان، خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والزراعة وغيرها".

وأشاد رئيس غرفة قطر بمستوى التعاون بين القطاع الخاص القطري والعماني، الذي شهد نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، لافتاً إلى أنّ "التبادل التجاري بين قطر وعمان بلغ نحو 4.5 مليارات ريال (1.2 مليار دولار) في 2021، كذلك تصدرت السلطنة

الشركاء التجاريين للقطاع الخاص القطري على مستوى الصادرات في العام نفسه، وذلك وفقاً لشهادات المنشأ التي تصدرها غرفة قطر لصادرات القطاع الخاص". ولفت إلى "وجود 200 شركة عمانية تعمل في السوق القطرية برأس مال عماني 100%، إضافة إلى 200 شركة عمانية أخرى تعمل في قطر بشراكة مع شركات قطرية في قطاعات مختلفة، مثل التجارة والمقاولات والخدمات والضيافة والطاقة والصيانة وغيرها.

مباحثات سعودية - أردنية لتعزيز التعاون الصناعي



استضاف اتحاد الغرف التجارية السعودية، وفد صناعي من المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني يوسف محمود الشمالي، وبحضور مساعد وزير التجارة السعودية المهندس طارق الحيدري ورئيس غرفة صناعة الأردن المهندس فتحي الجغبير، وعدد من أصحاب الأعمال في البلدين الشقيقتين. وأوضح الوزير يوسف الشمالي، أنّ "العلاقات الأردنية السعودية ثابتة ومتجددة يسودها التأزر وروح الأخوة والتضامن، حيث وصلت العلاقات بين البلدين لأزهى فتراتهما، حيال مجمل ملفات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك. وأشار إلى أنّ "الصناعات الأردنية أصبحت تتنافس صناعات الدول المتقدمة، بفضل التوجهات الملكية السامية والخطط والسياسات الحكومية التي ركزت على تطوير القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته من خلال توفير بيئة استثمارية منافسة وتدعيم أركان

الاقتصاد الوطني".

من جهته، نوه النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية المهندس طارق الحيدري إلى أهمية هذا الملتقي، وما يحمله من معان تؤكد على عمق العلاقات الوطيدة بين المملكتين قيادية وشعوباً، أثمرت عن علاقات اقتصادية متميزة، وتبادل تجاري كبير، وإن لم يكن ملبياً لطموحات الدولتين الشقيقتين. مبيناً دور هذا اللقاء في تعزيز العلاقات، والوصول إلى مرحلة التكامل الشامل بدعم من القيادات الرشيدة في كلا البلدين ودعم أصحاب الأعمال.

سمير ناس: زيادة آفاق التجارة والاستثمار مع طاجيكستان



لبحث فرص الشراكة والتعاون التجارية مع جمهورية طاجيكستان واستقطاب الاستثمارات وتبادل الخبرات بهدف تحقيق مزيد من المكاسب للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني. من جانبه عبر سفير جمهورية طاجيكستان عن اعتزازه بالصدقة بين البحرين وطاجيكستان وبالتقارب الثقافي والاجتماعي بين البلدين الصديقين. وشدد على حجم الفرص التجارية في مجالات الأمن الغذائي والسياحة والطاقة، وإمكانية تنشيط التجارة والاستثمارات وزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين.

أشاد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تربط مملكة البحرين بجمهورية طاجيكستان، مؤكداً تطلع الغرفة لزيادة آفاق التجارة البينية بين البلدين لاسيما في ظل المقومات والفرص الاستثمارية الواعدة بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقباله ببيت التجار سفير جمهورية طاجيكستان لدى مملكة البحرين والمقيم في أبو ظبي بهادور محمود زوده شريفني. حيث استعرض ناس عدداً من التصورات والمقترحات التي من شأنها المساهمة برفع معدلات التجارة البينية، مؤكداً على ما تتميز به البيئة الاستثمارية في المملكة من محفزات وتسهيلات عديدة تمنحها للمستثمرين، كما تتميز بالأيدي العاملة المدربة والماهرة وانخفاض الكلفة التشغيلية، وتعتبر بوابة هامة لدخول أسواق المنطقة. وأشار إلى أن "الغرفة" كممثل للقطاع الخاص على اتم الاستعداد

نائل الكباريتي: الأمن الغذائي التحدي الأكبر في المستقبل



بدوره، أكد وزير خارجية ولاية نبراسكا، روبرت ايغنين، أن "زيارة الأردن أظهرت مؤشرات حول مدى الريادية والابتكار سواء من الحكومة أو القطاع الخاص، خصوصاً في القطاع الزراعي"، لافتاً إلى "أننا نتطلع إلى بناء علاقات مستقبلية أقوى تعود بالمنفعة المتبادلة على مواطني البلدين، ونأمل أن تسهم الزيارة بالخروج بنتائج إيجابية ومهمة تصب في مصلحة الجميع".

نظمت غرفة تجارة الأردن، ورشة عمل لشركات محلية مع وفد تجاري أميركي، للتعرف على فرص ومزايا الاستثمار ومجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين المملكة وولاية نبراسكا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونوه رئيس الغرفة نائل الكباريتي بالدور الذي تلعبه الغرفة التجارية العربية الأمريكية الوطنية في تشجيع وتعزيز العلاقات التجارية بين العالم العربي والولايات المتحدة، وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين. وأشار إلى أن "العالم على وشك الدخول بنظام عالمي جديد، وسيكون بعد جائحة فيروس كورونا مختلفاً تماماً، مع ظهور العديد من القوى الاقتصادية التي تتنافس على إدارته". موضحاً أن "المنافسة الأكبر في المستقبل ستكون على الأمن الغذائي، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر سلة غذاء للعالم". وأكد أن "التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا، تدفعنا إلى العمل معاً لتعزيز مفهوم توسيع الميزان التجاري بين البلدين، وزيادة كمية ونوعية الاستثمارات، وتبادل المعرفة".

المزروعي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع سلطنة عُمان



والتي تحقق المصالح المشتركة. بدوره أكد السفير البوسعيدي أنّ الزيارة تأتي ضمن العلاقات الأخوية والاستراتيجية بين الإمارات وسلطنة عُمان، واستكشاف فرص التعاون التجاري المشتركة في بيئة الأعمال بأبوظبي وعُمان، وتوسيع آفاق الشراكة على جميع المستويات التجارية والاستثمارية لدى القطاعين الحكومي والخاص، خصوصاً في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية وغيرها.

وكان زار وفد من ولاية نبراسكا الأمريكية برئاسة وزير خارجية الولاية روبرت إيفنان، مقر غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، والنقى الرئيس عبد الله محمد المزروعي، بحضور الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية، ديفيد حمود، وعدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة أبو ظبي، إضافة إلى القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في أبو ظبي شون ميرفي، ومدير دائرة التنمية الاقتصادية في ولاية نبراسكا أنتوني غوينز.

التقى رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس اتحاد الغرف الإماراتية، عبد الله محمد المزروعي، في مقر برج الغرفة، سفير سلطنة عُمان أحمد بن هلال بن سعود البوسعيدي.

وأكد المزروعي خلال اللقاء على عمق العلاقات الأخوية المتينة بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان، والتي شهدت خلال العقود الماضية نمواً سريعاً في شتى المجالات؛ وذلك انطلاقاً من الثوابت التاريخية والرؤى المشتركة التي تزداد رسوخاً وتأسلاً بدعم ورعاية من قيادتي البلدين الشقيقين. وأشار إلى أن هذه الزيارة من شأنها أن تدفع لمزيد من علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين قطاعي الأعمال في إمارة أبوظبي وسلطنة عُمان. مشدداً على الاستعداد التام لتقديم كافة أشكال الدعم والمساهمة لتطوير الشراكات الاستثمارية ورفع معدلات التجارة البينية لدى الجانبين. منوهاً إلى أهمية العمل على مضاعفة الجهود لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين والعُمانيين بالفرص الاستثمارية المتاحة

الملتقى الاقتصادي الإماراتي - العماني يفتح قنوات جديدة للشراكة



التحتية المتكاملة، والأطر التشريعية المنظمة، والقاعدة المتطورة في وسائل التقنية الحديثة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات مع شبكات ومراكز الاتصال العالمية، وهذه كلها جاءت بنتائج إيجابية على مكونات ومفاصل الاقتصاد الوطني". بدوره قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان المهندس رضا بن جمعة آل صالح، إن "القطاع الخاص في كل من السلطنة ودولة الإمارات يضطلع بدور حيوي في التنمية الاقتصادية، ويعول عليه في تحقيق توجهات التنوع الاقتصادي، وهو ما تعمل عليه السلطنة من خلال خططها التنموية (رؤية عمان 2040)، والتي تقوم على دور قيادي للقطاع الخاص، بما يشمل إيجاد إمكانات وعناصر قوة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة في القطاعات الهادفة للتنوع الاقتصادي، وهي الصناعات التحويلية والخدمات اللوجيستية والتعدين والسياحة والثروة السمكية".

وأشار إلى أن "غرفة تجارة وصناعة عمان توجه الدعوة لرجال الأعمال العمانيين والإماراتيين إلى الاستفادة من هذه الفرص السانحة وتبادل الخبرات والمعارف، للوصول إلى تأسيس مشاريع استثمارية مشتركة تسهم في نمو اقتصاد البلدين". وأكد أن "الغرفة وبصفتها ممثلاً للقطاع الخاص بالسلطنة ستعمل على متابعة ما يتم إنجازه، وستعمل على تسهيل التحديات والعقبات التي قد تواجه هذه المشاريع وتذليلها".

عقد في مقر غرفة تجارة صناعة دبي، الدورة الثانية من الملتقى الاقتصادي الإماراتي - العماني بحضور وزير الاقتصاد الإماراتي عبدالله بن طوق المري، ووزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني قيس بن محمد اليوسف، ووزير دولة للتجارة الخارجية الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، ورئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات عبد الله المزروعى، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان المهندس رضا بن جمعة آل صالح، إلى جانب 120 من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والمستثمرين وممثلي القطاع الخاص ورواد الأعمال من البلدين.

وألقى رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرف تجارة وصناعة الإمارات ورئيس غرفة أبوظبي عبد الله المزروعى، كلمة خلال الملتقى أكد فيها أن "العلاقات الإماراتية العمانية تشهد مرحلة جديدة من الشراكة تتناسب مع عمق العلاقات التاريخية المشتركة، وترسم ملامح مستقبل استثماري تجاري صناعي مشترك لاستكمال ما تم تحقيقه من نجاحات على مر التاريخ المشترك". وأوضح أن "مجتمع أصحاب الأعمال بالدولة قد سجل خلال 50 عاماً نجاحات باهرة وفعالة في مسيرة التنمية لدولة الإمارات. مستفيداً من البيئة الاستثمارية المشجعة التي هيأتها حكومة الإمارات، ومستنداً إلى الدعائم الراسخة التي أقامتها لتفعيل عمليات الاستثمار في شتى المجالات. إضافة إلى إتاحة الفرص المجدية أمام الاستثمارات الأجنبية التي وجدت في الإمارات واحة أمن وآمان، حيث البنى

وفد "الغرفة العربية البرازيلية" يبحث مع "غرفة الفجيرة" تنظيم منتدى الأمن الغذائي واللوجستيات



لغرفة الفجيرة وترحيبها بالمقترح وأكد حرص البرازيل على زيادة صادراتها من المنتجات الغذائية الحلال للدول العربية والإسلامية. وأوضح منصور أن البرازيل تعتبر أكبر دولة مصدرة في العالم للمواد الغذائية. مشيراً إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57 دولة استوردت مواد غذائية قيمتها 190.5 مليار دولار من بينها القمح والذرة والسكر والأرز والحليب ومنتجات الألبان في 2020، وقد بلغ نصيب البرازيل منها 14.1 مليار دولار، بحسب بيانات جمعتها غرفة التجارة العربية البرازيلية.

زار وفد من الغرفة التجارية العربية البرازيلية ضم أمين عام الغرفة تامر منصور، والمستشار الإقليمي للغرفة شاهين علي شاهين، مقر غرفة تجارة وصناعة الفجيرة، حيث استقبلهم مدير عام الغرفة سلطان جميع الهنداسي، وتم البحث في آليات تنظيم منتدى الأمن الغذائي واللوجستيات في إمارة الفجيرة خلال العام الحالي. وأكد الهنداسي، أن البرازيل تعد من الشركاء الاستراتيجيين لدولة الإمارات في مجال التجارة. مثنياً جهود الغرفة التجارية العربية البرازيلية ودورها في تعزيز سبل العلاقات مع الإمارات بوجه عام ومع إمارة الفجيرة بشكل خاص. مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين الفجيرة والبرازيل بلغ أكثر من 73 مليون درهماً عام 2021. ورحب بمقترح الغرفة التجارية العربية البرازيلية لتنظيم المنتدى، مشيراً إلى أهمية التنسيق بين الجانبين لوضع البرنامج الخاص بالمنتدى ومستوى المشاركات والحضور من داخل وخارج الدولة. وأعرب كل من شاهين علي شاهين وتامر منصور عن شكرهما

إبراهيم العربي: للاقتصاد المصري أمن رغم تحديات الحرب الروسية - الأوكرانية



المحلية أكثر استقراراً أمام الصدمات الاقتصادية العالمية". وحول واقع حركة التجارة العالمية، أكد العربي أن "الوضع ضبابي في الوقت الراهن خاصة مع تصاعد حدة التصريحات الدولية وردود الأفعال حول تصاعد وتيرة الصراع العسكري بين روسيا من جهة وأوكرانيا وحلفائها في حلف الناتو من جهة أخرى".

اعتبر رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المهندس إبراهيم العربي، أنه "من الطبيعي أن تتأثر الأسواق المحلية بالصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا، إلا أن تطور أداء ونمو الاقتصاد القومي الذي اعتمد علي خطة إصلاح اقتصادي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، جعل الاقتصاد المصري أكثر قوة واستقراراً أمام كافة المتغيرات التي يواجهها الاقتصاد العالمي".

وأكد العربي أن "نجاح خطة الإصلاح الاقتصادي ساهمت في خفض حجم الواردات السلعية من الخارج، بما جعل الاقتصاد المصري أكثر استقلالاً وقوة في مواجهة أي موجات تضخمية عالمية أو صدمات اقتصادية"، مشيراً إلى أن "صمود الاقتصاد المحلي خلال موجات كورونا واستقرار وتوافر السلع كان أكبر مثال على قوة واستقرار الاقتصاد المصري".

وشدد على أن "الاحتياطي الاستراتيجي من القمح آمن. كما يشكل تعدد منشأ السلع الاستيراد الاستراتيجية، بالتكامل مع مشروع إصلاح الأراضي الجديدة وتطوير الصوامع، جعل الأسواق

الطيب شباب: قطر أكبر مستثمر عربي في الجزائر



كبيراً إثر إنشاء الشركة "الجزائرية القطرية للصلب" بالجزائر، والتي تعتبر من أهم المشاريع المشتركة في المنطقة وتجاوزت تكلفتها الاستثمارية مليار دولار".

وقال: "كما تستحوذ شركة "أوريديو" على حوالي 12.9 مليون مشترك جزائري، ويمكن توسيع الشراكات بين البلدين لتضم قطاعات أخرى، أبرزها الزراعة والسياحة والعقارات والرياضة".

اعتبر رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة الطيب شباب، أن "قطر تعتبر أكبر مستثمر عربي في الجزائر، وتستحوذ على 74 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر".

ولفت في تصريح لوكالة الأنباء القطرية، تزامناً مع زيارة الرئيس الجزائري إلى قطر عبد المجيد تبون، إلى أن "هناك رغبة في توسيع حجم الاستثمارات بين البلدين، خاصة في مجال البتروكيماويات، حيث أن هناك تشابهاً كبيراً في مناخ الاستثمار، وهو الأمر الذي من شأنه خلق شراكات قوية متوسطة وبعيدة المدى".

وأوضح أن "النصف الأول من العام الجاري سيشهد عدداً من اللقاءات بين الجانبين القطري والجزائري، لبحث سبل تعزيز التعاون وإعطاء الشراكة القطرية الجزائرية دفعة قوية، خاصة أن قطر تُعد شريكاً اقتصادياً مهماً للجزائر. ولفت إلى "وجود زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات المشتركة، حيث حالياً هناك نحو 115 شركة قطرية جزائرية مشتركة. كما شهد التعاون الاستثماري تقدماً

ودائع البنوك المغربية ترتفع 5.6 في المئة



الممنوحة للمؤسسات غير المالية الخاصة، زيادات قدرها 6.2 في المئة في التسهيلات المالية، و3.7 في المئة في قروض التجهيز، بالإضافة إلى انخفاض بنسبة 3.7 في المئة في القروض العقارية. ووفق المركزي فإنّ الولوج إلى التمويلات خلال الفصل الرابع من سنة 2021 كان طبيعياً بالنسبة لـ90 في المئة من المقاولات الصناعية.

سجلت الودائع لدى البنوك المغربية بنهاية يناير (كانون الثاني) 2022، زيادة سنوية بنسبة 5.6 في المئة لتصل إلى 1050.9 مليار درهم (105 مليارات دولار). وبلغت ودائع الأسر بحسب البنك المركزي المغربي 781.6 مليار درهم (78.1 مليار دولار)، أي بزيادة سنوية نسبتها 3.3 في المئة، مع 185.9 مليار درهم (18.5 مليار دولار) في حوزة المغاربة المقيمين بالخارج. وزادت ودائع المقاولات الخاصة بنسبة 10.3 في المئة إلى 165.1 مليار درهم (16.5 مليار دولار).

وبلغ حجم القروض البنكية نحو 965.5 مليار درهم (96.5 مليار دولار) مع نهاية يناير (كانون الثاني) 2022، وهو ما يمثل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.4 في المئة. ووفقاً للوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية، التي يصدرها بنك المغرب، يتوزع هذا المبلغ بين الوكلاء غير الماليين بقيمة 842.3 مليار درهم (بنمو 3.3 في المائة)، والوكلاء الماليين بقيمة 123.2 مليار درهم، أي بنمو 4 في المئة. وتغطّي الزيادة السنوية بنسبة 3.6 في المئة في القروض

صندوق النقد يطالب لبنان بضرورة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية



أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعادة الشامي، بأنه "تم الاتفاق بين فريق صندوق النقد الدولي والفريق اللبناني المفاوض، على ضرورة إجراء إصلاحات في الاقتصاد الكلي تشمل إصلاح المالية العامة في المدى المتوسط، وإصلاح القطاع المالي، وتوحيد سعر الصرف، فضلاً عن الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك تلك المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والحوكمة والكهرباء، وأعلن صندوق النقد الدولي عن الحاجة إلى بعض التشريعات المطلوبة قبل رفع البرنامج إلى مجلس إدارة الصندوق للموافقة النهائية عليه. واتفق الطرفان على أن أي تأخير في إجراء الإصلاحات والتشريعات اللازمة سيؤدي إلى رفع كلفة التصحيح الاقتصادي في المستقبل.

اللجنة المكلفة بالمفاوضات مع الصندوق برئاسة سعادة الشامي، واجتمع مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي. وكان الهدف من الزيارة تقييم العمل المنجز حتى الآن وتحديد الخطوات التالية الواجب اتخاذها للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مع صندوق النقد الدولي.

ومن المنتظر أن تقوم بعثة كاملة من الصندوق بزيارة لبنان في النصف الثاني من مارس/آذار لمواصلة المناقشات الرامية للوصول إلى اتفاق على برنامج مع الصندوق. بعدما كان زار بيروت فريق مصغر من صندوق النقد، حيث أجرى الفريق محادثات مع أعضاء

توقعات بنمو الاقتصاد السعودي 7 في المئة في 2023



أكد ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أن "السعودية من بين أسرع الدول نمواً في العالم، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7 في المئة في العام المقبل".

ولفت ولي العهد السعودي في حوار مع مجلة أتلانتيك، إلى أن "السعودية واحدة من أسرع البلدان نمواً في العالم، وستصبح قريباً جداً البلد الأسرع نمواً في العالم. حيث لدينا اثنان من أكبر عشرة صناعات سيادية في العالم، والمملكة تمتلك واحدة من أكبر الاحتياطات بالعملة الأجنبية في العالم. كما أن السعودية لديها القدرة على تلبية 12 في المئة من الطلب على البترول في العالم. والسعودية تقع بين ثلاث مضائق بحرية: مضيق السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، وتطل على البحر الأحمر والخليج العربي، ويمر من خلالها 27 في المئة تقريباً من التجارة العالمية". وأوضح الأمين محمد بن سلمان، أن "إجمالي الاستثمارات السعودية في أميركا هو 800 مليار دولار، وفي الصين، حتى هذا الوقت، استثمرنا أقل من 100 مليار دولار، ولكن يبدو أنها تنمو هناك

بسرعة كبيرة. كما أن لدى الشركات الأميركية تركيز كبير على المملكة العربية السعودية إذ لدينا أكثر من 300 ألف أميركي في السعودية، وبعضهم يحملون كلاً الجنسيين، ويقومون فيها، والعدد يزداد كل يوم، لذا فالمصالح واضحة، والأمر يعود إلى الولايات المتحدة سواء أكانت تريد الفوز بالسعودية أو الخسارة".

تريليون دولار خسائر للاقتصاد العالمي جرّاء حرب أوكرانيا



أقل من الاقتصادات المتقدمة". لافتاً إلى أنه "من المتوقع زيادة الإنفاق العام لدعم التدفق الهائل لطالبي اللجوء من أوكرانيا وتعزيز الإنفاق العسكري، مما سيحد من الآثار السلبية على الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي".

أظهر تقرير أعده المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، عن تسبب الحرب في أوكرانيا بإضافة 3 في المئة إلى التضخم العالمي هذا العام، إضافة إلى نحو تريليونات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2023، حيث بحسب التقرير فإنّ الحرب قد تمحو 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل تريليون دولار بحلول العام المقبل.

ولفت مدير المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، البروفيسور جاجيت شادا، إلى أنه "قد تتأجج دورة التضخم أكثر إذا اختارت البنوك المركزية، وهو أمر مرجح، أن تتفادى ويلات الحرب عبر سياساتها النقدية، الأمر الذي من شأنه أن يغذي التضخم العالمي مما يشكل خطراً على النمو الاقتصادي".

وأوضح أنه "في حين أن ارتفاع أسعار النفط والغاز من شأنه أن يخفف جزئياً من تأثير العقوبات على روسيا، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيظل ينكمش بنسبة 1.5 في المئة هذا العام وأكثر من 2.5 في المئة بنهاية عام 2023. ومن المتوقع أن تكون أوروبا المنطقة الأكثر تضرراً بسبب روابطها التجارية واعتمادها على إمدادات الطاقة والغذاء الروسية، مع تأثر الأسواق الناشئة بدرجة

ارتفاع احتياطات تونس من النقد الأجنبي



خلالها من كساد فاقمته الاضطرابات السياسية. وتسعى تونس، التي تواجه أسوأ أزماتها الاقتصادية، إلى الحصول على حزمة إنقاذ من صندوق النقد الدولي لتفادي انهيار ماليتها العامة.

كشف البنك المركزي التونسي، الخميس، عن ارتفاع احتياطات تونس من النقد الأجنبي إلى 23.5 مليار دينار (8.05 مليار دولار)، خلال الفترة بين يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط)، بالمقارنة مع 21.9 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك بفضل ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج وعوائد السياحة.

وزادت تحويلات التونسيين العاملين في الخارج 27 في المئة خلال أول شهرين من العام الحالي، إلى 1.175 مليار دينار، بعدما سجلت في عام 2021 مستوى قياسياً عند 7.254 مليار دينار.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي، أن عوائد قطاع السياحة المهم قفزت 40 في المئة إلى 327 مليون دينار. وتضرر اقتصاد تونس كثيراً بجائحة كوفيد-19، بعد سنوات عانى

الصفقات العقارية الخليجية تنمو 52 في المئة



على معدلات منخفضة لعمليات الرهن العقاري، بجانب المبادرات الحكومية لدعم الإسكان والرهن العقاري.

نمت الصفقات العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 52 في المئة على أساس سنوي عام 2021. في وقت تتباين فيه معدلات الرسملة العقارية لعام 2022، وفقاً لتأثيرات محتملة ناجمة من توقعات رفع سعر الفائدة للعام الحالي.

وبحسب تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ومقرها الكويت، فقد بلغت قيمة الصفقات العقارية عام 2021 نحو 137.4 مليار دولار، متجاوزة مستويات عام 2020 البالغة 90.5 مليار دولار، بينما سجلت عام 2019 ما قوامه 96.5 مليار دولار.

ويبين التقرير أنّ السعودية ساهمت بأكثر من نسبة 41 في المئة من إجمالي قيمة الصفقات، بينما أضافت الإمارات (دبي وأبو ظبي مجتمعين) ما نسبته 33.4 في المئة إلى إجمالي الصفقات التي تمت في المنطقة خلال عام 2021.

ووفق التقرير فقد وصل عدد الصفقات عام 2021 إلى 663.3 ألف صفقة مقابل 570 ألف صفقة عام 2020. ويعود السبب في ارتفاع أنشطة الصفقات العقارية إلى اقتتاص فرص الشراء المميزة، وإلى مستثمري الرهن العقاري الذين كانوا حريصين على الحصول

السودان يوحد سعر صرف الجنيه بعد تراجع قيمته الفعلية



السوداني، عند 570 جنيهاً، مقارنة مع 375 جنيهاً في فبراير 2021. وحدد بنك السودان المركزي متوسط السعر التأشيرى للدولار بـ446 جنيهاً، فيما لم يعلن عن الصرف الموحد الجديد بعد.

أقرت اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية في السودان، عدّة قرارات لمعالجة التحديات الاقتصادية وتحسين أوضاع المواطنين، من بينها توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، وذلك بعد أسابيع على بدء تراجع قيمة الجنيه مرة أخرى في السوق السوداء. وأدى أعضاء اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية القسم أمام نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي رئيس اللجنة الفريق أول محمد حمدان دقلو، وعقدت اجتماعها الأول.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام المكلف بالسودان جراهام عبد القادر، أنّ "القرارات الاقتصادية تضمنت توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، وتأمين انسياب المواد البترولية لضمان استقرار الإمداد الكهربائي وتسهيل إجراءات توفير احتياجات شهر رمضان المعظم بشكل عاجل".

ويأتي قرار التوحيد، بعد تراجع كبير في سعر صرف الجنيه

فائز موازنة الكويت سيتجاوز 1.4 مليار دولار في 2022



توقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن تحقق الموازنة العامة للكويت فائضاً عام 2022 يبلغ 1.4 مليار دولار (1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز قدره التقرير بنحو 1.9 مليار دولار (1.5 في المئة من الناتج) في العام الماضي. ورجحت "ضمان" ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للكويت بمعدل 0.9 في المئة خلال عام 2021 إلى 132.3 مليار دولار، فيما توقعت بلوغ الناتج وفق تعادل القوة الشرائية نحو 211.3 مليار دولار خلال العام الماضي. أما ما بالنسبة للعام الحالي، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنحو 4.3 في المئة إلى 138.8 مليار دولار، على أن يصل وفق تعادل القوة الشرائية إلى 226.5 مليار دولار. وبيّن التقرير المستند إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بلغ 27.927 ألف دولار عام 2021، مع توقعات مواصلته للارتفاع ليبلغ 28.822 هذا العام. أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج وفق

تعادل القوة الشرائية، فقدّته "ضمان" بـ44.609 ألف دولار في 2021 وبـ47.036 ألف في 2022. وتوقعت "ضمان" تراجعاً طفيفاً لمعدل التضخم من 3.2 في المئة في 2021 إلى 3 في المئة العام الجاري. مرجحة نمو الاستثمارات الإجمالية في الكويت من 37.6 مليار دولار (28.4 في المئة من الناتج) العام الماضي إلى 40.7 مليار (29.3 في المئة من الناتج) في 2022.

وبين التقرير المستند إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بلغ 27.927 ألف دولار عام 2021، مع توقعات مواصلته للارتفاع ليبلغ 28.822 هذا العام. أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج وفق

ميزانية قطر تسجل فائضا 1.8 مليار ريال



من زيادة المصاريف المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم العام الحالي مع احتساب سعر برميل النفط عند 55 دولار.

سجلت ميزانية قطر في العام المالي 2021 فائضا بقيمة 1.8 مليار ريال، مقابل تقديرات بعجز قدره 34.6 مليار ريال محسوبا على سعر النفط عند 40 دولارا للبرميل.

وبحسب أرقام صادرة عن وزارة المالية القطرية، فقد سجلت الإيرادات الفعلية بنهاية العام الماضي 193.6 مليار ريال، أي بزيادة نسبتها 13.2 في المئة على أساس سنوي. وجاء هذا الارتفاع مدعوما بزيادة إيرادات النفط الخام والغاز الطبيعي إلى 156.3 مليار ريال، بينما سجلت النفقات الفعلية ارتفاعا بنسبة 5.2 في المئة إلى 191.8 مليار ريال، وذلك نتيجة زيادة المصاريف على مشاريع المونديال، وزيادة الإنفاق على المشاريع الرئيسية إلى نحو 68.6 مليار ريال.

واعتمدت قطر في ديسمبر (كانون الأول) الماضي موازنة عام 2022 بإيرادات متوقعة عند 196 مليار ريال، ومصاريف عند 204.3 مليار ريال وتسجيل عجز بقيمة 8.3 مليار ريال بضغط

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ... الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية



SOCIAL ENTREPRENEURSHIP: A NEW VISION OF CSR

By Dr. Sara El Gazzar



Quality management system (QMS) provides a framework for implementing corporate social responsibility (CSR) strategy in all management levels of organization, that creates basis for establishment of sustainable development policy and related activities.

Quality directly supports business elements that are central to social responsibility.

Examples include:

- Protecting consumer well-being while designing and producing products that meet customer needs.
- Engaging employees and other stakeholders in process design and management.
- Promoting sustainable resource use through the practice of lean and other efforts that achieve low wastes

THE GEOGRAPHY OF CSR

Different geographies may face similar social

issues, and business models for solving social problems could be cross-border and learned from each other.

The social interaction effect can play an important role in the geography of CSR because geographic proximity facilitates face-to-face interaction and makes contact/relationship easier to start and maintain. Furthermore, geographic proximity facilitates observational learning even without direct contact.

CSR, AND SDGS

CRS related to sustainability, and sustainable development goals as it focuses on:

environmental management, eco-efficiency, responsible sourcing, stakeholder engagement, labor standards and working conditions, employee and community relations, social equity, gender balance, human rights, good governance, and anti-corruption measures.

Consequently,

A new approach appears, called Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship is a relatively new term, and the trend of social entrepreneurship has undergone a profound transformation around the world in the recent period.

Day by day, the awareness of the private sector and corporates is increasing that the social enterprise model provides the best way to run a business that is not only profitable, but also has a noble social purpose at its core to meet pressing social challenges and achieve sustainable development goals

This sector now accounts for 9% of small enterprises, employs 1.44 million people, and is accelerating its growth by about 3 times the growth in the number of small and medium enterprises.

CHALLENGES FACING SOCIAL ENTREPRENEURSHIP IN THE ARAB WORLD

The Arab world is witnessing a growing awareness of the importance of social entrepreneurship projects that address development issues. In parallel, activities to stimulate social innovation have spread in the past ten years.

Many societies and countries in the Arab world are facing complex social and environmental challenges, which have led to high levels of unemployment, illiteracy, poverty, corruption and inequality, in addition

to increased dependence on resources, high rates of pollution, water shortages and the ensuing conflicts, which prompted social entrepreneurs to turn to demanding activities in order to bring a positive change in any one of these challenges.

Social Entrepreneurs in the Arab countries face many challenges, some of which are common to their counterparts at the global level, and others that reflect the specificity of the Arab region. These challenges can be categorized under three headings:

1. Policy challenges
2. Challenges related to institutional, operational and financial support
3. Lack of social awareness about social innovation

The main challenge lies in the absence of a legal form for the registration of social companies in the region, and the absence of a framework defining the role of entrepreneurs working in or founding social enterprises. Social institutions are often registered in Arab countries as commercial companies due to the absence of laws regulating the work of this type of institution. Some of them are registered as non-profit associations, which may impede their commercial activities.

Another major challenge stems from the instability of social enterprises and their swing between market economies and the voluntary sector. Social entrepreneurs must deal with the instability of different types of support, whether internal or external, or the risks of deviation from defined social tasks, and strive to reconcile conflicting goals on a daily basis, which requires always working to achieve a delicate balance between business principles and social concerns.

INITIATIVES TO SUPPORT SOCIAL ENTREPRENEURSHIP IN THE ARAB REGION

There are many initiatives to support social entrepreneurs in the Arab region, including cooperation programs between the Union of Arab Chambers and the Arab Regional Center for Training and Development of Entrepreneurs and Investment of the United Nations Development Organization (UNIDO) in the Kingdom of Bahrain. The following are the most important initiatives of the Union of Arab Chambers in the field of entrepreneurship:

- Launching an Arab competition to support entrepreneurs in the Arab countries. Launching an initiative for entrepreneurship projects support disabilities.
- An initiative to establish and operate centers to support entrepreneurs and innovation in the Arab Chambers
- Establishing the local ecosystem in each country and governorate
- Execution of TOT program
- Establishing Entrepreneurship centers in the selected Chambers of Commerce
- Training for cadres nominated to manage the entrepreneurship counseling on the incubation system Activating the operation within the entrepreneurs' centers through three stages:
 - Pre-incubation stage: preparing for an awareness program on entrepreneurship with the aim of selecting potential entrepreneurs

- The stage of growth and post-incubation, where a range of administrative, financial services, and technical support are provided.

- Launching an initiative to promote innovation and entrepreneurship for secondary and vocational school students

Many local and international partnership initiatives and projects for social entrepreneurship in the field of sustainable development have been launched, and it has become a common practice thanks to innovative international knowledge networks and platforms that provide more opportunities for cooperation with public and private entities.

–SEKEM – With a name that essentially means “vitality from the sun,” this Egyptian company has certainly lived up to its promise by continuously encouraging social, personal and environmental development. Since SEKEM was founded in 1977 by Dr. Ibrahim Abouleish, a pharmacologist, it has:

- Produced medicinal, herbal, gastronomical and aesthetically focused products that serve the needs of its customers
- Improved the environment through biodynamic farms
- Built an educational establishment for children to emphasize creativity and analytical thought
- Instituted a healthcare center devoted to holistic medicine

CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS

The human being at the core is the essence of the meaning of social entrepreneurship institutions, which requires these institutions, in light of the highly dynamic environment in which we live today, to combine the growth of

their revenues and profits and the support and service of their social environment based on continuous innovation in products and services and to establish themselves to serve the goals with transparency and openness.

The following are some recommendations for promoting and supporting social innovation institutions:

- Providing institutional support from governments to social companies, and setting laws and legislations regulating the work of social entrepreneurship and social companies.
- Developing information and communication technology infrastructures, and

setting balanced intellectual property systems.

- Incorporating the private sector into social entrepreneurship activities, through improving tax, investment, and competition policies.
- Spreading the culture of social innovation and social companies, and conducting competitions to find innovative solutions to social problems, with particular attention to teaching the foundations and principles of entrepreneurship in schools.
- Providing incubators as innovation laboratories to develop youth capabilities in the field of social innovation.



IMF: STATEMENT ON THE ECONOMIC IMPACT OF WAR IN UKRAINE

By: International Monetary Fund



The International Monetary Fund (IMF) Executive Board met on March 4 in a meeting chaired by Managing Director Kristalina Georgieva. Staff briefed the Board on the economic impact of the war in Ukraine, and on possible fast-tracked financial assistance for affected countries.

The war in Ukraine is resulting in tragic loss of life and human suffering, as well as causing massive damage to Ukraine's physical infrastructure. It has sent a wave of more than 1 million refugees to neighboring countries. Unprecedented sanctions have been announced on Russia.

While the situation remains highly fluid and the outlook is subject to extraordinary uncertainty, the economic consequences are already very serious. Energy and commodity prices—including wheat and other grains—have surged, adding to inflationary pressures from supply chain disruptions and the rebound from the Covid 19 pandemic. Price shocks

will have an impact worldwide, especially on poor households for whom food and fuel are a higher proportion of expenses. Should the conflict escalate, the economic damage would be all the more devastating. The sanctions on Russia will also have a substantial impact on the global economy and financial markets, with significant spillovers to other countries.

In many countries, the crisis is creating an adverse shock to both inflation and activity, amid already elevated price pressures. Monetary authorities will need to carefully monitor the pass-through of rising international prices to domestic inflation, to calibrate appropriate responses. Fiscal policy will need to support

the most vulnerable households, to help offset rising living costs. This crisis will create complex policy tradeoffs, further complicating the policy landscape as the world economy recovers from the pandemic crisis.

In Ukraine, in addition to the human toll, the economic damage is already substantial. Sea ports and airports are closed and have been damaged, and many roads and bridges have been damaged or destroyed. While it is very difficult to assess financing needs precisely at this stage, it is already clear that Ukraine will face significant recovery and reconstruction costs.

Ukraine has already requested emergency financing of \$1.4 billion under the IMF's Rapid Financing Instrument. Staff anticipates bringing this request to the Executive Board for consideration as early as next week.

The sanctions announced against the Central Bank of the Russian Federation will severely restrict its access to international reserves to support its currency and financial system. International sanctions on Russia's banking system and the exclusion of a number of banks from SWIFT have significantly disrupted Russia's ability to receive payments for exports, pay for imports and engage in cross-border financial transactions. While it is too early to

foresee the full impact of these sanctions, we have already seen a sharp mark-down in asset prices as well as the ruble exchange rate.

Countries that have very close economic links with Ukraine and Russia are at particular risk of scarcity and supply disruptions and are most affected by the increasing inflows of refugees. Moldova has requested an augmentation and rephasing of its existing IMF-supported program to help meet the costs of the current crisis, and IMF staff are actively discussing options with the Moldovan authorities.

Staff will continue to monitor the spillover effects on other countries in the region, in particular those with existing IMF-supported programs and those with elevated vulnerabilities or exposures to the crisis. The ongoing war and associated sanctions will also have a severe impact on the global economy. The Fund will advise our member countries on how to calibrate their macroeconomic policies to manage the range of spillovers, including via trade disruptions, food and other commodity prices, and financial markets.

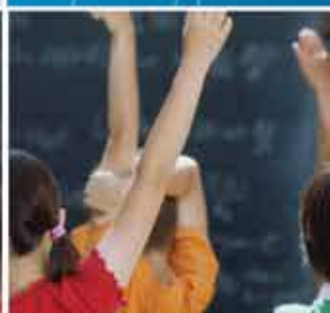
The IMF will continue to assess the evolving situation, and provide timely policy advice, financial support, and technical assistance to our member countries as needed, in close collaboration with our international partners.



مجموعة
مؤسسات نھاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

